تحليل مسارى لمحددات فعالية المنظمات غير الحكومية فى التنمية الريفية (دراسة حالة لجمعيات الرعاية الاجتماعية)

محمد إبراهيم العزبى*
هشام عبد الرازق الهلباوى **

الملخـــص

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية بناء واختبار نموذج سببى لعلاقة مستوى فعالية جمعيات الرعاية الاجتماعية فى التنمية الريفية بعدة متغيرات شملت : درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية ، ودرجة تحررها من تدخل الجهات الاشرافية فى عملها ، عدد الموظفين العاملين بالجمعية ، درجة تعاون الجمعية مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية على تعبئة الموارد الضرورية ، لممارسة انشطتها ، وتحديد درجة التأثير المباشر وغير المباشر لكل من هذه المتغيرات على مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية . وقد استخدم اسلوب التحليل المسارى فى تحليل بيانات ميدانية تم تجميعها من ٥٣ جمعية رعاية اجتماعية بمحافظة المنوفية ، وذلك لاختبار العلاقات المفترضة التى تضمنها النموذج المقترح . ودللت نتائج التحليل بصفة عامة على صحة النموذج المقترح ، حيث وجدت تأثيرات معنوية مباشرة وتأثيرات غير مباشرة للمتغيرات السابقة على مستوى فعالية هذه الجمعيات . كما وجدت تأثيرات معنوية لكل من: درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية وعدد الموظفين العاملين بها ودرجة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية وقدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها، وكذلك تأثيرات معنوية لدرجة تحررها من تدخل الجهات الاشرافية وعدد

* أ.د. محمد ابراهيم العزبى : قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.
** د.هشام عبد الرازق الهلباوى : قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية.

الموظفين العاملين بها ودرجة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية . وقد خلصت الدراسة إلى مناقشة لأهم نتائجها، واستخلاص بعض دلالاتها النظرية والتطبيقية .

تمهيد :

بعد عقود طويلة من الانشغال بقضايا التنمية ، انتهى المتخصصون إلى حقيقة تبدو بديهية للوهلة الأولى ، ومع ذلك غابت عن أذهان معظم هؤلاء المتخصصين ، وقبلهم عن أذهان صانعى سياسات التنمية ومقدمى معونتها ، وتتلخص هذه الحقيقة فى أن سر نجاح أى تجربة تنموية هو فى مدى اهتمامها بالبشر، ليس فقط بتلبية احتياجاتهم الأساسية ، ولكن بإشراكهم فى عملية التنمية ذاتها . فغياب المشاركة الشعبية هو العامل الأساسى فى إخفاق مشروعات التنمية وضياع الجهود والأموال والطاقات الهائلة التى خصصت لهذه المشروعات .

فلا يعقل إحداث تنمية لصالح الشعب دون إسهام من الشعب نفسه . ومن هنا تبدو أهمية المشاركة الشعبية كدعامة أساسية من دعامات التنمية المجتمعية (المصرى ، ١٩٨٣، العزبى ، ٢٠٠٠). ويشير المحللون إلى أن المنظمات غير الحكومية هى أهم وسيلة فعالة لتجميع واحتواء المشاركة الشعبية وتدعيم عملية التنمية ، وإنها البديل عن قصور إمكانات الدولة عن آداء الخدمات الأساسية ، وهى وسيلة هامة لمواجهة الآثار السلبية لسياسات الاصلاح الاقتصادى ولتقوية المجتمع المدنى ، كما أنها تستطيع توفير الكثير من الموارد التى يمكن تعبئتها وتوظيفها فى الأنشطة التنموية مما يخفف العبء الواقع على الأجهزة الحكومية (قنديل ، ١٩٩٥: ١٥).

وتتميز المنظمات غير الحكومية بأنها أكثر استشعاراً باحتياجات الجماهير والمجتمعات المحلية، فهى تمثلها وتقوم على خدمتها ، وهى غالبا ما تضرب بجذورها فى فئات سكانية تعانى من نقص الخدمات ويصعب الوصول إليها عن طريق القنوات الحكومية ، كما أنها بحكم تكوينها القائم على التطوع تتميز بقدر كبير من المرونة وحرية العمل ، غير معتدة بالبيروقراطية المتزمتة . بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة السكان من خلال المنظمات غير الحكومية فى اشباع احتياجاتهم وإنجاز أعمالهم لها فوائدها التربوية إذ تفتح الطريق أمام المجتمع المحلى ليتعرف على قدراته ، وتزيد من ثقته بنفسه على تحمل المسئوليات، وتولد فيه روح المبادرة والخلق والابتكار، فلا يقف مكتوف الأيدى

منعزلا عما يجرى من حوله فى انتظار أجهزة الدولة للوصول إليه لخدمته . وعموما يمكن القول بأن الجهود الأهلية الموحدة للسكان المحليين من خلال المنظمات غير الحكومية ومشاركتها فى البرامج التنموية تزيد من قدرة وفعالية المجتمعات المحلية - كنظم اجتماعية على مواجهة مشاكلها ومقابلة احتياجاتها (الهلباوى ١٩٩٨ ,Elezaby, 1985)

وقد دعمت المنظمات غير الحكومية التنمية عموما والتنمية الريفية خصوصاً فى معظم دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ساعدت المنظمات غير الحكومية التى تكونت بالريف الأمريكى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين على النهوض بالريف الأمريكى فى كافة المجالات، من خلال عملها على نشر الأساليب الزراعية الحديثة واتباع الطرق الشرائية والتسويقية التى تساعد على تقليل التكاليف، والعمل على مد السكان الريفيين بالمعارف العلمية فى كافة المجالات، وتحسين الحياة المنزلية اقتصادياً واجتماعياً، والاهتمام بالمجتمع المحلى كبيئة اجتماعية لها آثارها على المواطنين وإزالة الخلافات بين المواطنين وتأييد التشريعات والقوانين التى من شأنها العمل على رفع مستوى السكان الريفيين وتحسين حياتهم (هلول ١٩٧٨).

وتوضح المؤشرات تزايد الاهتمام العلمى بموضوع المنظمات غير الحكومية فى العالم كله ، ومن هذه المؤشرات: (١) تزايد عدد مراكز البحوث التى تحدد أهدافها الرئيسية فى دراسة المنظمات غير الحكومية خصوصا فى أمريكا وكندا وأوربا . (٢) توافر عشرات من البرامج البحثية الكبرى التى تقوم بها بعض الجامعات بهدف تطوير دراسة المنظمات غير الحكومية خصوصا فى أمريكا وهولندا وفرنسا . (٣) إدخال مقررات دراسية مختلفة تقوم بتدريس المنظمات غير الحكومية وطرق إدارتها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . (٤) تزايد حجم المنشور عن المنظمات غير الحكومية فى الكتب والدوريات . (٥) تأسيس عشرات الجمعيات العلمية التى تضم الجماعة الأكاديمية العاملة فى مجال المنظمات غير الحكومية . (٦) عقد ندوات ومؤتمرات متعددة حول المنظمات غير الحكومية (قنديل١٩٩٥ . : ٢١-٢٢).

المشكلة البحثيـــة :

بدأت حركة إنشاء المنظمات غير الحكومية عموماً، والجمعيات الأهلية بصفة خاصة فى مصر ، بإنشاء عدد من جمعيات الرعاية الاجتماعية منذ منتصف القرن التاسع عشر، والتى وصل عددها فى

بداية القرن العشرين إلى ٣٠٠ جمعية . ويمكن إرجاع أسباب نشأة وزيادة عدد جمعيات الرعاية الاجتماعية فى هذه الفترة من تاريخ مصر إلى وجود الاحتلال الأجنبى، وانصراف الحكام عن الاهتمام بالمصالح الداخلية للشعب ، من صحة وتعليم ورعاية اجتماعية ، مما دفع الأهالى وقياداتهم الشعبية لتكوين جمعيات أهلية تستطيع النهوض بالنواحى الصحية والتعليمية وتقديم المساعدات الاجتماعية وكافة أوجه الرعاية الاجتماعية لأفراد الشعب ، وتستطيع أيضا التصدى لهذا الاحتلال الأجنبى. وقد واصل عدد جمعيات الرعاية الاجتماعية زيادته خلال النصف الأول من القرن العشرين ، حيث بلغ عدد الجمعيات فى عام ١٩٥٠ حوالى ١٤٠١ جمعية (الهلباوى ١٩٩٨).

ومع بداية الخمسينات، وإلغاء تعدد الأحزاب وتحول مصر إلى النظام الاشتراكى ، واتجاه الدولة إلى السيطرة على كافة الأنشطة داخل المجتمع ومنها أنشطة الجمعيات الأهلية ، صدر القانون رقم "٣٢" لسنة ١٩٦٤ والذى أعطى الحكومة الحرية المطلقة للتدخل فى الشئون الداخلية للجمعيات، كما أعطاها الحق فى الرفض أو الموافقة على تأسيس جمعيات جديدة دون الرجوع للقضاء. كذلك صنف هذا القانون - وتعديلاته بعد ذلك - الجمعيات الأهلية والتى كانت جميعها جمعيات رعاية اجتماعية قبل صدوره - إلى نوعين هما : جمعيات تنمية المجتمع المحلى، وجمعيات الرعاية الاجتماعية ، ثم صنف النوع الثانى تبعا لنوع الخدمة التى تقدمها الجمعية إلى ستة عشر مجالاً للرعاية الاجتماعية وهى : (١) رعاية الطفولة والأمومة ، (٢) رعاية الأسرة ، (٣) المساعدات الاجتماعية، (٤) رعاية الشيخوخة، (٥) رعاية الفئات الخاصة والمعوقين ، (٦) الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، (٧) الإدارة والتنظيم، (٨) رعاية المسجونين، (٩) تنظيم الأسرة، (١٠) الصداقة بين الشعوب ، (١١) النشاط الأدبى، (١٢) الدفاع الاجتماعى، (١٣) حماية البيئة ، (١٤) أصحاب المعاشات ، (١٥) التنمية الاقتصادية ، (١٦) تنمية الدخل وحماية المستهلك (سالم ، ١٩٩١)..

وبعد صدور القانون رقم "٣٢" لسنة ١٩٦٤ وخلال مرحلة الستينات والسبعينات مرت الجمعيات الأهلية بما يشبه الجمود نتيجة لمحاولة إقصاء مؤسسات المجتمع المدنى عن عملية صنع القرار ، بل وعن الإسهام الفعال فى التصدى للمشكلات الاجتماعية و الإسهام المؤثر فى خطط التنمية (نادره وهدان وآخرون ، ١٩٩٦). ومنذ الثمانينات حاولت الحكومة جاهدة توفير مناخ مناسب لنمو المنظمات غير الحكومية خصوصا فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى وما استتبعها من تهميش لبعض الفئات الاجتماعية ، والتأثير على حدة مشكلة الفقر والبطالة . هذا إلى جانب إتجاه

عدد سكان مصر عامة وسكان الريف خاصة إلى التزايد، وما أفرزه هذا النمو السكانى من احتياجات ومطالب جديدة تعجز الحكومة عن إشباعها، خاصة فى ظل ارتفاع نسبة صغار السن من السكان . وقد بدت المنظمات غير الحكومية هى القادرة على التعامل مع هذه الآثار السلبية .

يتضح مما سبق أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب طبيعة الهيكل السكانى فى مصر يفسران معا تزايد الاهتمام بقطاع المنظمات غير الحكومية ومنها جمعيات الرعاية . وتزايد الاهتمام من جانب جمعيات الرعاية ببعض القطاعات السكانية كالأطفال والمرأة والمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة، وتوجيه مزيد من الاهتمام للخدمات الصحية والتعليمية والمساعدات الاجتماعية للفقراء وتنظيم الأسرة، خصوصاً فى الريف الذى يضم غالبية السكان المصريين ، والذى حرم طويلا من أسباب التنمية، مما أدى لتخلفه ، وتدنى مستوى معيشة معظم سكانه .

وتشير الاحصاءات المفصلة الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية إلى أن الجمعيات الأهلية فى مصر بلغ عددها ١٤١٦٢ جمعية فى عام ١٩٩٤، منها ٣٦٥٦ جمعية تنمية مجتمع محلى ، تشكل نسبة ٢٥,٨٪ من إجمالى الجمعيات ، بينما بلغ عدد جمعيات الرعاية بميادينها الستة عشر حوالى ١٠٥٠٦ جمعية ، تشكل ٧٤,٢٪ من إجمالى الجمعيات فى عام ١٩٩٤ (وزارة الشئون الاجتماعية، ١٩٩٤). كما تشير هذه البيانات إلى أن عدد جمعيات الرعاية الاجتماعية فى الريف وصل فى عام ١٩٩٤ إلى ٢١٨٧ جمعية تمثل نسبة ٢٠,٨٪ من اجمالى عدد جمعيات الرعاية ، بينما مثلت جمعيات الرعاية فى الحضر ٧٥,٨٪ من إجمالى جمعيات الرعاية ، أما جمعيات الرعاية الصحراوية والمستحدثه فكانت تمثل ٣,٤٪ من إجمالى عدد جمعيات الرعاية الاجتماعية فى عام ١٩٩٤ . وهذا بالطبع يشير إلى وجود فجوة فى توزيع جمعيات الرعاية بين الريف والحضر ، ترجعها أمانى قنديل وسارة بن نفيسه (١٩٩٥ : ٢٩١) إلى تركز النخبة المتعلمة فى الحضر، والذين عادة ما يكونون فى مقدمة المبادرين بتأسيس المنظمات غير الحكومية ، بالإضافة إلى أن القرية المصرية لا تزال تسودها شبكة من العلاقات والاتصالات الشخصية، تقوم بشكل مباشر ببعض الوظائف التى يفترض أن تقوم بها جمعيات الرعاية ، ويبرز ذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية والتكافل الاجتماعى ، حيث يتعاظم دور الجمعيات النشطة فى هذا المجال على مستوى العاصمة والمدن الكبرى ، بينما تتجه الجمعيات العاملة فى هذا المجال فى الريف المصرى نحو الانخفاض ، وعلى جانب آخر فإن الحكومة تشجع وتعاون الريفيين على إنشاء نمط آخر من

الجمعيات وهو جمعيات تنمية المجتمع المحلى خصوصا فى القرى التى تحتاج إلى الخدمات الأساسية وأوجه الرعاية الاجتماعية المختلفة، وهذا ما يفسر زيادة عدد جمعيات تنمية المجتمع بريف عدد كبير من المحافظات عن عدد جمعيات الرعاية الاجتماعية بها .

وعلى الرغم من وجود ٢١٨٧ جمعية رعاية فى ريف مصر فى عام ١٩٩٤، إلى جانب الاهتمام الكبير الذى توليه الهيئات الدولية والحكومة بهذه الجمعيات ودورها فى تحقيق التنمية الريفية وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية ، بالاضافة لتعديل القانون رقم "٣٢" لسنة ١٩٦٤ ، إلا أن بعض الشواهد والدراسات تشير إلى أن جمعيات الرعاية بالريف المصرى لا يزال دورها محدوداً فى تحقيق التنمية الريفية وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية ، بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً منها يواجه الكثير من المشاكل والمعوقات التى تحول دون تحقيق دورها المأمول فى دفع التنمية الريفية (قنديل وسارة بن نفيسة ، ١٩٩٥، ٢٩١، عبد اللطيف ، ١٩٩٨، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، ١٩٩٦، ناجى ، ١٩٩٥) ولذا يصبح من الأهمية بمكان التعرف على مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للريفيين واسهامها فى تحقيق التنمية الريفية ، والتعرف على العوامل المؤثرة على مستوى فعالية هذه الجمعيات فى القيام بأدوراها التنموية ، وكذا التعرف على المشكلات والمعوقات التى تعترض قيام هذه الجمعيات بأدوارها المنوطة بها بغية اقتراح الوسائل والأساليب الكفيلة بإزالتها أو الحد من آثارها السلبية . وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

أهداف الدراسة :

تتلخص الأهداف الرئيسية للدراسة فيما يلى :

١- التعرف على مجالات نشاط جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية ، والفئات المستهدفة بأنشطتها .

٢- التعرف على الانشطة والخدمات التى تقوم بها هذه الجمعيات .

٣- التعرف على المشاكل والمعوقات التى تواجهها.

٤- التعرف على مستوى الفعالية المنظمية لها.

٥- بناء واختبار نموذج سببى عن علاقة بعض المتغيرات المجتمعية والمنظمية بمستوى الفعالية المنظمية لهذه الجمعيات.

٦- تحديد مدى ما يسهم به كل من المتغيرات السابقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى تفسير

التباين فى مستوى الفعالية المنظمية للجمعيات.

٧- استخلاص الإفادات النظرية والتطبيقية من النتائج التى تسفر عنها الدراسة .

الإطـار النظـرى والاستعـراض المرجعـى

أهملت أهمية المنظمات المحلية وغير الحكومية فى التنمية الريفية فى العقود الماضية ، ولكن فى الثمانينات والتسعينات بدأت أهميتها تظهر فى البحوث والكتابات . فخلال الخمسينات والستينات كان ينظر للتنمية على أنها ظاهرة اقتصادية ، ولذلك ركزت معظم التعاريف التى وضعت لمفهوم التنمية خلال تلك الفترة على معدل النمو الاقتصادى ، حيث كان استخدام مفهوم التنمية مرادفاً للنمو الاقتصادى (رزق، ١٩٨٥: ٢) وكان ينظر للمنظمات المحلية وغير الحكومية فى سياق الحكومة المركزية ، وكانت الحكومة تحاول ضم أو دمج المجتمع الريفى المتخلف إلى أجزاء المجتمع المتقدمة (الحضر) (Esman and uphoff,1984 :49) وكان أحد المداخل المناسبة لذلك هو ذلك المعتمد على نقل التكنولوجيا الحديثة إلى المجتمعات الريفية ومساعدة الريفيين على تبنى واقتناء هذه التكنولوجيا الحديثة ، مع الاعتماد القليل على المنظمات المحلية غير الحكومية (Rogers, 1966 : 10-11; Poats , 1972) ومن المداخل التنموية التى كانت سائدة خلال الخمسينات والستينات المدخل الثقافى، والذى يرى أن هناك صراعاً بين ثقافتين هما: الثقافة التقليدية السائدة فى المناطق الريفية، والثقافة الحديثة السائدة فى المجتمعات الحضرية، وكلما تحدث تنمية للمجتمع الريفى ينبغى أن تحل الثقافة الحديثة محل الثقافة التقليدية، ومن سمات الثقافة الحديثة التحضر، التعليم والتصنيع والتطور الاتصالى والمشاركة السياسية والديمقراطية (Lerner, 1958 : 57-61) ولم تعط مداخل التحديث هذه أى اهتمام للمنظمات المحلية وغير الحكومية (Esman and Uphoff , 1984 : 48)

أما الاقتصاديون الكلاسيك الجدد The Neoclassical Economics فقد رأوا أن التنمية هى عملية اقتصادية فقط، وأن الحل الاقتصادى سوف يحل جميع المشاكل الأخرى ، وأن انخفاض الدخل القومى يعد أحد الأسباب الهامة للتخلف، وأنه يجب أن تتجه المجتمعات نحو زيادة المدخرات والاستثمارات والسوق الحرة وخفض الاستهلاك عن طريق خفض معدل النمو السكانى . كما يذهب أصحاب هذا المدخل إلى أن إعطاء المجتمعات المحلية فرصاً متزايدة فى صنع

القـــرارات سـوف يزيد من الاسـتـهـلاك ويقلل من الاسـتـثـمـارات الممنوحـة من الحكومـة للريـف (Esman and Uphoff, 1984: 48) وقد انعكس تأثـير تلـك النظريات والمداخل التنمويـة على الحكومـات والمنظمات المانحة خلال الخمسينات والستينات ، حيث قلت الاعتمادات المخصصة للتنمية الريفية خلال تلك الفترة، كما قلت الاعتمادات للمنظمات المحلية وغير الحكومية العاملة فى مجال التنمية الريفية .

ولم تحقق المداخل والاستراتيجيات التنموية التى كانت سائدة خلال فترة الخمسينات والستينات نجاحاً يذكر، بل أدت إلى زيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، ومن بينها إلى : (أ) وجود عجز وفجوة بين الإنفاق الحكومى والدخل ، (ب) وجود فجوة بين الصادرات والواردات، (جـ) وجود فجوة بين الإستثمارات القومية والإدخار القومى، (د) وقد أدت الأسباب الثلاثة السابقة إلى استدانة الدول الفقيرة من الدول المتقدمة أو الغنية ، وقد دفعت تلك النتائج دول العالم الثالث إلى ترك الاستراتيجيات والمداخل التنموية التى كانت سائدة خلال الخمسينات والستينات والاتجاه نحو مدخل جديد وهو الاعتماد الذاتى فى التنمية . ويعتمد هذا المدخل على الذات من خلال بث أيديولوجية تنموية موحدة بين السكان الريفيين ، ودفعهم إلى الاعتماد على الموارد المحلية وتحقيق الفائض والتراكم الرأسمالى باستخدام القوة البشرية المتوافرة استخداما كثيفا، فى ظل نمو متوازن وتوزيع عادل للدخل ومشاركة شعبية (جامع ، ١٩٩١ ، ٤ خ ،(Chenery and Strout, 1966) ويشير إسمان وأبهوف (Esman and Uphoff, 1984) إلى أنه قد ظهر خلال تلك الفترة ما يعرف بالفجوة المنظمية، وهى الفجوة ما بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية الريفية . وهذا ما دفع البنك الدولى فى عام ١٩٧٥ إلى التأكيد على أنه فى ظل عدم وجود منظمات محلية ومشاركة شعبية فإن مشروعات التنمية لن تحقق أى نجاح.

ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ظهرت الإستراتيجية الإصلاحية ، والتى ركزت على المشاركة الشعبية والاعتماد على الذات وأيضا التكنولوجيا الحديثة والإصلاح المؤسسى المناسب وكذلك الإصلاح الإدارى والسياسى ، فى ظل وجود منظمات محلية وغير حكومية فعالة (جامع، ١٩٩١:٥خ، Esman and Uphoff, 1984) ، ومنذ منتصف الثمانينات وبداية التسعينات أصبح وجود منظمات غير حكومية شرطا أساسياً وهاماً لتنفيذ المشروعات التنموية، حيث انها أكثر حساسية لاحتياجات المجتمع المحلى، كما أنها تستطيع تجميع السكان حول المشروعات

التنموية وكسب تأييدهم وتعضيدهم لهذه المشروعات . بالاضافة إلى أن المنظمات غير الحكومية تتحمل العبء عن الحكومة وتقلل من تكلفة مشروعات التنمية (United Nations, 1990).

منذ الثمانينات أيضا أصبحت أغلب مؤسسات التمويل الدولية تقدم دعما مباشراً (ماليا وفنيا) إلى المنظمات غير الحكومية فى الدول النامية، انطلاقا من قناعتها بالدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المنظمات فى استراتيجية التنمية عامة، وفى مواجهة سياسات التحول الى القطاع الخاص وسياسات الإصلاح الاقتصادى . كذلك فقد شهدت الأعوام الأخيرة تطوراً فى استراتيجية الأمم المتحدة فى تمويلها لمشروعات التنمية ، فبعد أن كانت العلاقة قائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبين الحكومة فقط ، أصبح التمويل يتجه مباشرة نحو جمعيات أو منظمات غير حكومية تتقدم بمشروعات تنمية إلى المنظمة العالمية، وتحصل على هذا التمويل دون وجود وسيط (الحكومة) . وهذا التغيير على درجة عالية من الأهمية ، لأنه يكشف عن تغيرات دولية من جانب المنظمة الدولية التى تضم حكومات العالم ، كما يكشف عن رؤية جديدة لإمكانات وطاقات المنظمات غير الحكومية فى الدول النامية ، وأخيرا فهو مؤشر لاعتراف عالمى بفاعل جديد غير تقليدى ظهر فى ساحة هذه الدول (قنديل ١٩٩٥: ٢٠).

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذى توليه الحكومات والمنظمات الدولية بوجود المنظمات غير الحكومية ، إلا أن بعض المحللين يشيرون إلى أن مجرد وجود المنظمات غير الحكومية وحده لا يكفى، إذ لابد من التأكد من أنها تحقق أهدافها بأقصى درجة من الفعالية حيث إنه كلما زادت درجة فعالية المنظمات غير الحكومية كلما انعكس ذلك بدرجة كبيرة على عملية التنمية الريفية فى صورة زيادة عائدات هذه العملية (جامع وأخرون ، ١٩٨٧، اليونيسيف، ١٩٩٥).

وهناك مداخل متعدده يمكن استخدامها فى قياس الفعالية المنظمية، منها مدخل الهدف، ومدخل العمليات، ومدخل النسق المفتوح. ويتوقف اختيار مدخل معين للفعالية على طبيعة المنظمة، والهدف من تقييمها وطبيعة البيئة المحيطة بها (Champion,1975; Miles, 1980) ويشير مدخل الهدف Goal Approach إلى أن المنظمات عبارة عن بناءات مصممة عمداً لتحقيق وانجاز أهداف معينة متفق عليها (Champion, 1975: 95; Price, 1972: 100) وأن الفعالية المنظمية هى قدرة المنظمة على تحقيق وانجاز أهدافها: (Etzioni, 1975 ; Miller, 1977 292) وتوجه لهذا المدخل مجموعة انتقادات منها: (أ) صعوبة تحديد الأهداف التى يمكن على

أساسها قياس فعالية المنظمة، (ب) وجود تعارض بين أهداف الوحدات المتمايزه داخل المنظمة، (جـ) صعوبة التقييم فى ظل وجود أهداف طويلة الأمد وأخرى قصيرة الأمد تختلف فى مستوى أهميتها، (د) أختلاف نتائج الأهداف وتعارضها مع بعضها مما يؤدى لصعوبة تحديد أولويات الأهداف وترجيحاتها بالأوزان النسبية ، (هـ) تركيز مدخل الهدف على الأهداف الرسمية واهماله للأهداف الضمنية أو غير المعلنة ، (و) تركيز مدخل الهدف على النهايات وإهماله للوسائل،(ز) عدم اهتمام مدخل الهدف بالعوامل البنائية والتكنولوجية والبيئية التى تؤثر على تحقيق المنظمة لأهدافها (خليل، ١٩٨٦: ٢١؛ Champion, 1975 : 98; Miles 1980 : 362) .

أما مدخل العمليات ، فإنه يركز على العمليات التنظيمية الداخلية للمنظمة باعتبارها خصائص محددة للفعالية. ووفقا لهذا المدخل تتصف المنظمات الفعالة بعدد من الخصائص التنظيمية، منها : تقليل الاجهاد والتوتر داخل المنظمة وتحقيق التكامل بين أهداف الأفراد وأهداف المنظمة، الاستفادة من طاقات الأفراد والجماعات وتدفق المعلومات رأسياً وأفقياً داخل المنظمة، سهولة آداء الوظائف الداخلية وتوفير المناخ الذى يشجع على نمو المنظمة (خليل، ١٩٨٦: ٢٥)، ويتعرض هذا المدخل لمجموعة من الانتقادات منها:(أ) صعوبة اخضاع العمليات المنظمية للدراسة والتحكم،(ب) إن توافر خصائص منظمية معينة ليس دليلا على فعالية المنظمة،(جـ)إهمال هذا المدخل لمجموعة من الأبعاد الهامة المؤثرة على الفعالية ومنها على سبيل المثال المدخلات والمخرجات،(د) إهمال هذا المدخل للعلاقة بين المنظمات والبيئة (محمد،١٩٨٥ ، خليل، ١٩٨٦: ٢٥).

ويرى مدخل النسق المفتوح أن فعالية المنظمة لا يمكن فهمها إلا فى صورة كلية وتفاعلية مع البيئة المحيطة ، وأن الفعالية هى مدى قدرة المنظمة على الحصول على الموارد اللازمة لها من البيئة المحيطة وتحويلها إلى مخرجات ومنتجات لازمة للبيئة ، مع الحفاظ على استمرارية المنظمة (Katz and Kahn, 1966 ; Davis, 1973 : 233) وتمثل الفعالية فى ظل هذا المدخل تنظيما أكثر ديناميكية لكيفية اقتناء المنظمة لمواردها ، واستخدامها لهذه الموارد بكفاءة فى ظل بيئة متغيرة ، وذلك بخلاف مدخل الهدف الذى يستند إلى قيم ساكنة . ويعتبر مدخل النسق المفتوح من أهم مداخل قياس الفعالية ، وذلك لأنه يتضمن المداخل الأخرى بداخله ، كما يتضمن معظم العناصر التى يمكن استخدامها فى قياس الفعالية ، فهو يركز على هدف المنظمة فى صورة مخرجاتها، وعلى عمليات المنظمة وخصائصها فى صورة كيفية تحويل المدخلات إلى مخرجات . ولذا فسوف نحاول استخدام هذا

المدخل فى قياس فعالية جمعيات الرعاية الاجتماعية فى هذه الدراسة .

ويعتبر بارسونز من أوائل من وضعوا مقياساً لفعالية المنظمات كنسق مفتوح ، حيث أشار إلى وجود أربعة متطلبات رئيسية لفعالية المنظمة هى : (أ) التكيف ، وهو يعنى قدرة المنظمة على توفير الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف ، (ب) تحقيق الأهداف ، ويعنى استخدام الموارد فى تحقيق أهداف المنظمة ،(٣) التكامل، ويعنى اتصاف عمليات المنظمة ومكوناتها بالترابط والاعتماد المتبادل،(جـ) الكمون ، ويعنى تعبئة جهود المنظمة للمحافظة على الوضع القائم وحل جميع المشكلات التى تظهر أولا بأول(Warren et al., 1975).

أما كاتز وكان (Katz and Kahn, 1966) فقد وضعا نموذجا للفعالية المنظمية بالاستناد الى الأفكار الرئيسية للنسق المفتوح . وقد قسما الفعالية إلى قسمين هما : (أ) فعالية على المستوى قصير الأمد، وفيه تقاس الفعالية على أنها مكونه من جزئين هما : الكفاءة الفنية والاقتصادية وهى تعنى بتحويل المدخلات الى مخرجات ، والفعالية السياسية الخارجية ، وهى تعنى بتعظيم العائد التنظيمى من خلال تعاملاته المؤثرة مع أعضاء المنظمة والجماعات الخارجية . (ب) فعالية على المستوى طويل الأمد ، وفيه تقاس الفعالية على أنها مكونة من جزئين هما :- الكفاءة الفنية والاقتصادية ، وهى تعنى بالتأكد من وجود مخزون من الطاقة يلزم لبقاء التنظيم ، مع استخدام كفاءته فى الحصول على تكنولوجيا متقدمة وتحقيق النمو ، - والفعالية السياسية الخارجية ، وهى تعنى بالتحكم فى البيئة وتأكيد النمو والتكيف .

وقد استخدم وارن وآخرون (Warren et al., 1975a) مقياساً للفعالية مكونا من أربعة مكونات هى: (أ) المرونة ، وهى تعنى قدرة المنظمة على التغيير بسرعة وسهولة لمقابلة التغيرات فى طلب العملاء، (ب) الرضا ، وهو عبارة عن الوضع الذى يكون فيه العاملون بالمنظمة راضين وسعداء بالعمل وشروطه،(٣) الكفاءة ، وهى الوصول إلى أكبر عائد ممكن من الموارد المتوافرة ،(٤) الانتاجية، وتعنى القدرة على ادراك أعلى مستوى من الاعمال التجارية . وفى دراسة أخرى قام بها وارن وآخرون (Warren et al., 1976) حددوا مقياساً للفعالية المنظمية مكون من ثلاثة بنود هى : انتاجية المنظمة ، والمرونة التنظيمية ودرجة غياب التوتر والصراع داخل المنظمة .

وفى دراسة قام بها جيبسون ودونللى (Gibson and Donnelly, 1979) أشاراً إلى أنه

يجب أن تعكس عناصر الفعالية المنظمية دورة المدخلات والمخرجات بالمنظمة ، وليس تقدير المخرجات فقط،كما تعكس العلاقات الداخلية بين المنظمة والبيئة الخارجية التى تتواجد فيها تلك المنظمات . وقد وضعا مقياسا للفعالية مكونا من خمسة محاور هى : (أ) الانتاج ويعنى مدى قدرة المنظمة على إنتاج مخرجات تحتاج إليها البيئة،(ب) الكفاءة وتعنى النسبة بين المدخلات والمخرجات، (جـ) الرضا ، ويعكس مدى رضا العاملين بالمنظمة، (د) التكيف ، وهو مدى قدرة المنظمة على الاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية ،(هـ) التنمية المنظمية، وهى مدى قدرة المنظمة على القيام بعمليات استثمارية تزيد من قدرتها على البقاء فى المدى الطويل .

ويشير إسمان وأبهوف (Esman and Uphoff, 1984) إلى أن القائمين بدراسة الفعالية المنظمية للمنظمات غير الحكومية العاملة بالريف يجب أن يأخذوا فى اعتبارهم جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التى يمكن أن تسهم فيها هذه المنظمات . وقد حدداً مقياسا للفعالية مكونا من خمسة عناصر هى : (أ) العائد الاقتصادى وهو يتعلق بزيادة الانتاج الزراعى وغير الزراعى، (ب) العائد الاجتماعى وهو يتعلق بالتعليم والصحة والغذاء والمياه ، (جـ) تحقيق العدالة ، ويتعلق بزيادة الدخل والممتلكات وحصول الفقراء على الخدمات المختلفة ،(د) تقليل التمييز ، ويشمل تقليل التمييز الجنسى والعرقى،(هـ) المشاركة فى صنع القرار، وتشمل زيادة نسبة مشاركة أفراد المجتمع فى اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية . وقد أشارا إلى وجود مجموعة من العوامل التى تؤثر على مستوى الفعالية المنظمية للمنظمات غير الحكومية - سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - وهى : متغيرات بيئية ، ومتغيرات خاصة بالمشاركة ، ومتغيرات خارجية، ومتغيرات خاصة ببنيان المنظمة ، ومتغيرات وظيفية خاصة بالمنظمة (شكل ١) .

فى ضوء الإطار النظرى والاستعراض المرجعى السابق ، واستنادا لمدخل النسق المفتوح فى قياس مستوى الفعالية المنظمية، والذى يفترض أن المنظمة غير الحكومية تنشأ لتحقيق هدف مجتمعى ، ولسد حاجة مجتمعية محددة معتمده على البيئة المحيطة ، حيث تحصل منها على الموارد البشرية والمادية اللازمة لقيامها بأنشطتها، من خلال مجموعة من العمليات الإدارية والفنية ، ثم يتم تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات (خدمات وسلع) يتم توجيهها إلى البيئة لإشباع احتياجات أفراد المجتمع ، وفى إطار ذلك التحليل، يمكن القول بأن مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للريفيين، وتحقيق التنمية الريفية يتوقف بشكل كبير على قدرة هذه الجمعيات على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها، وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية والفنية، فى

ظل مجموعة من المتغيرات البيئية والسياسية التى تؤثر على بناء ووظائف هذه الجمعيات .

فروض الدراسة :

شكل(١) مكونات الفعالية المنظمية للمنظمات غير الحكومية والعوامل المؤثرة عليها كما يوضحها Esman and Uphoff .

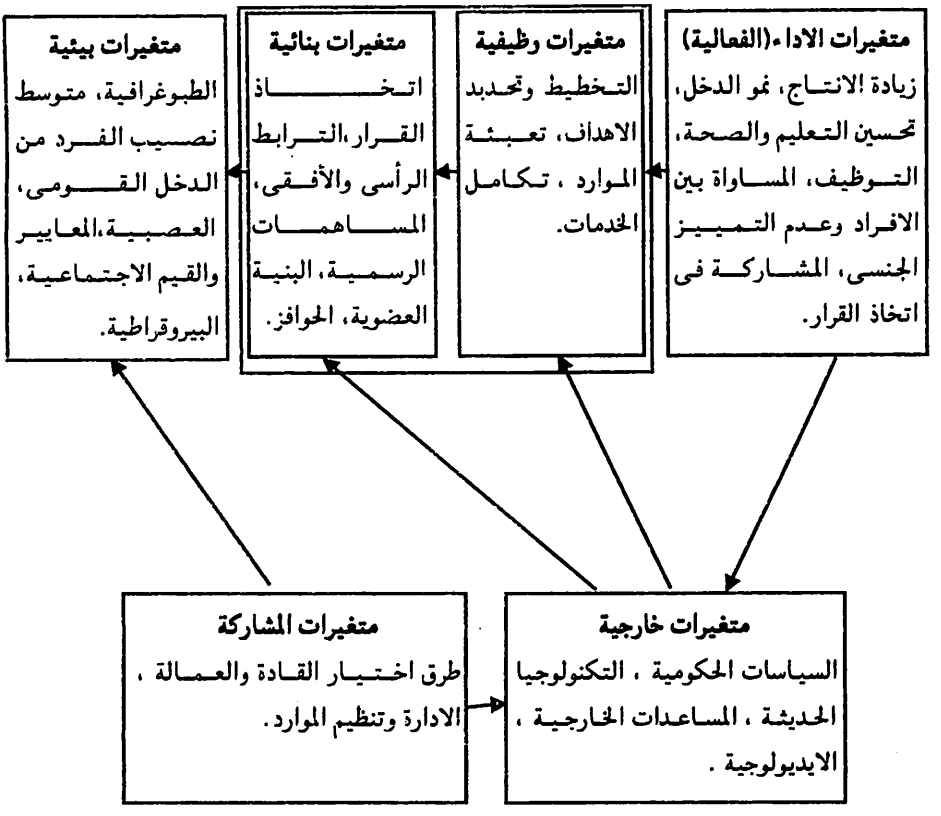

استناداً إلى الاطار النظرى والاستعراض المرجعى، اختيرت ستة متغيرات هى : درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية، ودرجة تحررها من تدخل الجهات الاشرافية فى عملها ، وعدد الموظفين العاملين بالجمعية، ودرجة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية ، وقدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها، وذلك لدراسة علاقتها بمستوى فعالية جمعيات الرعاية فى تقديم خدمات الرعاية المساهمة فى التنمية الريفية . وقد تم صياغة مجموعة من الفروض عن العلاقات المتوقعة بين المتغيرات السابقة باعتبارها متغيرات مستقلة، ومستوى فعالية الجمعية فى تقديم خدمات الرعاية والتنمية الريفية باعتباره متغيراً تابعاً، كما تم صياغة مجموعة من الفروض الخاصة بعلاقة بعض هذه المتغيرات بالبعض الآخر، بما يلائم مقتضيات بناء نموذج سببى . وفيما يلى الفروض التى يتضمنها النموذج المقترح لمحددات مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية ، والتى تسعى الدراسة الحالية لاختباره ، مرتبه فى مجموعات فرعية وفقا لكل متغير تابع فى النموذج السببى :

١- فروض عن علاقة المتغيرات المستقلة بمستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية :

١-١ لا توجد علاقة معنوية بين مستوى فعالية الجمعية فى التنمية الريفية ودرجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعملها .

١-٢ لا توجد علاقة معنوية بين مستوى فعاليتها فى التنمية الريفية ودرجة تحررها من تدخل الجهات الاشرافية فى عملها .

١-٣ لا توجد علاقة معنوية بين مستوى فعاليتها فى التنمية الريفية وعدد الموظفين العاملين بها .

١-٤ لا توجد علاقة معنوية بين مستوى فعاليتها فى التنمية الريفية ودرجة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى .

١-٥ لا توجد علاقة معنوية بين مستوى فعاليتها فى التنمية الريفية وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية .

١-٦ لا توجد علاقة معنوية بين مستوى فعاليتها فى التنمية الريفية وقدرتها على تعبئة

الموارد الضرورية لممارستها لأنشطتها .

٢- فروض عن علاقة المتغيرات المستقلة بقدرة جمعيات الرعاية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها:

٢-١ لا توجد علاقة معنوية بين قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ودرجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعملها.

٢-٢ لا توجد علاقة معنوية بين قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ودرجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية فى عملها .

٢-٣ لا توجد علاقة معنوية بين قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها وعدد الموظفين العاملين بها .

٢-٤ لا توجد علاقة معنوية بين قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ودرجة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى .

٢-٥ لا توجد علاقة معنوية بين قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية .

٣- فروض عن علاقة المتغيرات المستقلة بقدرة جمعيات الرعاية على القيام بالأنشطة الإدارية:

٣-١ لا توجد علاقة معنوية بين قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية ودرجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية .

٣-٢ لا توجد علاقة معنوية بين قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية ودرجة تحررها من تدخل الجهات الاشرافية فى عملها .

٣-٣ لا توجد علاقة معنوية بين قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية وعدد الموظفين العاملين بها .

٣-٤ لا توجد علاقة معنوية بين قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية ودرجة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى .

٤- فروض عن علاقة المتغيرات المستقلة بدرجة تعاون جمعيات الرعاية مع المنظمات غير الحكومية الأخرى :

٤-١ لا توجد علاقة معنوية بين درجة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ودرجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية .

٤-٢ لا توجد علاقة معنوية بين درجة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ودرجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية فى عملها .

٤-٣ لا توجد علاقة معنوية بين درجة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية الأخرى وعدد الموظفين العاملين بها .

٥- فروض عن علاقة المتغيرات المستقلة بعدد الموظفين العاملين بجمعيات الرعاية :

٥-١ لا توجد علاقة معنوية بين عدد الموظفين العاملين بالجمعية ودرجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية .

ويوضح الشكل رقم (٢) النموذج السببى المقترح لمحددات مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية .

الإجـراءات البحثيـة

شكل رقم (٢) النموذج السببى المقترح لمحددات مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية.

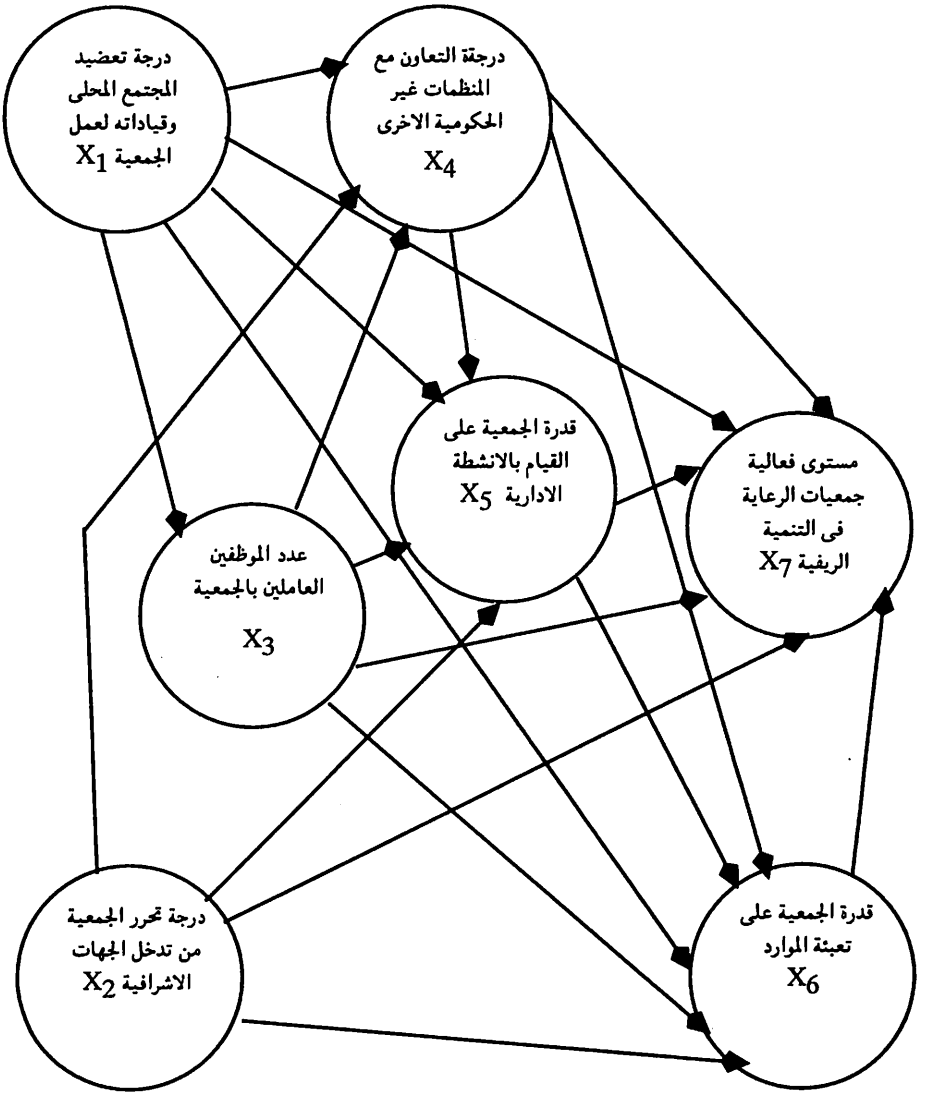

منطقة الدراســة :

أختيرت محافظة المنوفية لإجراء هذه الدراسة نظراً لأنها تحتل مركزا متوسطا بين محافظات الجمهورية من حيث مستوى التنمية البشرية ودرجة التريف ، مما يجعلها أقرب إلى تمثيل الريف المصرى من معظم المحافظات الأخرى. وقد استخدمت مجموعة من المؤشرات لقياس مستوى التنمية البشرية منها العمر المتوقع عند الميلاد ، ونسبة الأمية ، ومتوسط عدد سنوات الدراسة، ومتوسط الدخل السنوى (Azza Soliman, 1995; Institute of National Planning,1994:101) أما درجة التريف فقد تم قياسها باستخدام مؤشر نسبة الممتهنين للزراعة، وذلك بناء على نتائج دراسة سابقة قام بها جامع (١٩٨٢). وتدعم البيانات المستمده من تعداد ١٩٩٦ استمرار تبؤ محافظة المنوفية مركزا وسطا بين محافظات الجمهورية من حيث درجة التريف (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (1998).

عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من ٥٣ جمعية رعاية تم اختيارها بطريقة عشوائية من سجلات إدارة الجمعيات بمحافظة المنوفية، تشكل ١٥٪ من جملة جمعيات الرعاية بريف محافظة المنوفية فى عام ١٩٩٨ ، والبالغ عددها ٣٤٦ جمعية (إدارة الجمعيات بمحافظة المنوفية، ١٩٩٨) .وقد أجريت مقابلات شخصية مع رؤساء وأعضاء مجالس إدارات جمعيات الرعاية بالعينة تم خلالها استيفاء صحيفة استبيان أعدت لأغراض الدراسة .

قياس متغيرات الدراسة :

أولا:- الفعالية المنظمية لجمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية :

فى ضوء الاستعراض المرجعى السابق فإن الفعالية المنظمية لجمعيات الرعاية الاجتماعية قد تم تعريفها اجرائيا فى هذه الدراسة بثلاث طرق مختلفة ، يمثل كل منها فى واقع الأمر محورا من محاور الفعالية المنظمية، وهى: (أ)قدرة الجمعية على تقديم الخدمات والقيام بالمشروعات التنموية ، وسوف يشار إليها فى هذه الدراسة على أنها مستوى فعالية الجمعية فى التنمية الريفية،(ب) قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ،(جـ) قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية . وفيما يلى عرضا لكيفية قياس كل محور من محاور الفعالية المنظمية لجمعيات الرعاية الاجتماعية .

١- قدرة الجمعية على تقديم الخدمات والقيام بالمشروعات التنموية (مستوى فعالية الجمعية فى التنمية الريفية) : ويتكون هذا المتغير من مجموع الدرجات المعيارية التالية لثلاثة متغيرات فرعية هى : (أ) عدد الأنشطة الخدمية والتنموية التى قامت بها الجمعية ،(ب) عدد المستفيدين من الأنشطة الخدمية والتنموية ،(جـ) درجة نجاح الجمعية فى إقامة المشروعات التنموية، وقد قيس ذلك من خلال حاصل ضرب عدد المشروعات التى قامت بها الجمعية فى مستوى نجاح كل مشروع مقاساً بأربع فئات للنجاح وهى: كبيرة = ٤ درجات، متوسطة = ٣ درجات ، قليلة = درجتين ، معدومة = درجة واحدة، وذلك استنادا إلى تقييم رؤساء الجمعيات . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس ٨٨, ٠ .

٢- قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها : يتكون هذا المتغير من مجموع الدرجات المعيارية التالية لسبعة بنود هى : (أ) عدد الأعضاء المتطوعين بالجمعية (عدد مطلق)،(ب) مساحة مبنى الجمغية (بالمتر المربع)،(جـ) نسبة الإناث من جملة أعضاء الجمعية (نسبة مئوية) ،(د) حجم الميزانية السنوية (بالجنيه) ،(هـ) عدد مصادر الميزانية،(و) نسبة الجهود الذاتية من إجمالى الميزانية ،(ز) نسبة الميزانية الفعلية من الميزانية المطلوبة . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس ,٧٥ ,٠ .

٣- قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدراية : يتكون هذا المتغير من مجموع الدرجات المعيارية التالية لأربعة بنود هى : (١) النسبة المئوية لحضور الأعضاء إجتماعات الجمعية العمومية ، (٢) النسبة المئوية للأعضاء الذين يحضرون إجتماعات مجلس الإدارة من إجمالى أعضاء مجلس الإدارة ،(٣) عدد ساعات اجتماع مجلس الإدارة سنويا،(٤) عدد اللجان بالجمعية . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس ٨٠, ٠ .

ثانيا:- المتغيرات المستقلة :

١- درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى : وعبر عنه بعدد المنظمات غير الحكومية التى سبق للجمعية التعاون معها كعدد مطلق .

٢-عدد الموظفين العاملين بالجمعية : وتم التعبير عنه بعدد الموظفين العاملين بالجمعية والذين يتقاضون أجرا نظير عملهم .

٣- درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الإشرافية فى عملها : تم قياس هذا المتغير عن

طريق تقدير رئيس الجمعية لوجود عشر مشاكل وهى : (أ) بعض القرارات والقوانين المتخذة على مستوى الوزارة تعوق عمل الجمعية،(ب) صعوبة إتخاذ قرارات دون الرجوع إلى المستويات الإشرافية الاعلى ،(جـ) تدخل الشئون الاجتماعية فى أمور فنية يعوق عمل مجلس إدارة الجمعية ،(د) مجلس الإدارة يفوض فى اتخاذ قرارات لصالح القرية ،(هـ) صعوبة الإتصال بالجهات الإشرافية الإعلى،(و) اللوائح الداخلية لا تناسب سير العمل،(ز) تعدد الجهات الإشرافية ،(ح) انعدام الحرية فى التصرف فى الامور المالية وجمع التبرعات إلا بالرجوع للجهات الإشرافية ،(ط) عدم تفهم كثير من العاملين بالشئون الإجتماعية لفلسفة العمل الأهلى،(ى) افتقاد حرية فى التصرف فى الميزانية والنقل من بند لأخر . وقد أخذت الإجابات على هذه العبارات الدرجات التالية : لا توجد = ٣ درجات، توجد إلى حد ما = درجتان ، توجد = درجة واحدة ، ثم تجمع الدرجات التى تحصل عليها الجمعية من العبارات العشر .

٤- درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية : يتكون هذا المتغير من مجموع الدرجات المعيارية التائية لمتغيرين فرعيين هما : (أ) درجة مشاركة القيادات فى أنشطة الجمعية ، وعبر عنه بحاصل ضرب عدد الاجتماعات السنوية للجمعية مع القيادات المحلية فى متوسط عدد القيادات التى تحضر كل إجتماع ،(ب) درجة تعضيد المجتمع المحلى لعمل الجمعية ، وتم قياسه عن طريق تقدير رئيس الجمعية لوجود خمس مشاكل، وهى : (أ) إنخفاض مستوى دعم الأهالى للجمعية، (ب) نقص وعى الجمهور بطبيعة عمل الجمعيات الأهلية ،(جـ) التعرض لضغوط من جانب قيادات القرية يعوق عمل الجمعية ،(د) العمل السياسى بالقرية يعوق عملها،(هـ) المصالح الخاصة ببعض العائلات والجماعات المحلية تؤثر سلبيا على الجمعية، وقد أخذت الاجابات على هذه الأسئلة الدرجات التالية : توجد = درجة واحدة، توجد إلى حد ما = درجتان ، لا توجد = ٣ درجات ,ثم تجمع الدرجات التى تحصل عليها الجمعية من العبارات الخمس . وقد بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) لهذا المقياس ٨٨, .

أسلوب التحليل الاحصائى :

استخدم اسلوب التحليل المسارى لاختبار نموذج العلاقات المفترضة التى تنطوى عليها فروض الدراسة، حيث تعتبر النماذج البنائية الخطية التى تستخدم اسلوب التحليل المسارى نماذج

مفيدة فى تكميم، وتفسير العلاقات السببية فى الدراسات الاجتماعية (Miller and Stokes, 1974) ويمكن التمييز بين نوعين من المتغيرات التى يتضمنها نموذج التحليل المسارى وهما : المتغيرات الداخلية وهى التى يعزى التباين فيها إلى توليفات المتغيرات التى يتضمنها النموذج ، والمتغيرات الخارجية وهى تلك المتغيرات التى يفترض أن تباينها تحدده عوامل لا يتضمنها النموذج السببى . ومن المزايا الرئيسية للتحليل المسارى انه يسمح بقياس كل من التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة لكل متغير على المتغير الأخر، والذى يتكون منهما التأثير الكلى .

ولتطبيق اسلوب التحليل المسارى فى هذه الدراسة اتخذت عدة خطوات بدأت بترميز متغيرات الدراسة كما يلى :

درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية	(X_1)
درجة تحررها من تدخل الجهات الاشرافية	(X_2)
عدد الموظفين العاملين بها	(X_3)
درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى	(X_4)
قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية	(X_5)
قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها	(X_6)
مستوى فعاليتها الرعاية فى التنمية الريفية	(X_7)

وقد تلا ذلك التعبير عن العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة وفقا للنموذج النظرى المقترح فى صورة شكل توضيحى لنموذج مسارى (شكل ٢) . ويحتوى هذا الشكل على سبعة متغيرات، منها ستة متغيرات داخلية ومتغيران خارجيان . وتم التعبير عن العلاقات السببية المفترضة فى النموذج المسارى بأسهم احادية الرأس تتجه من المتغيرات المستقله إلى المتغيرات التابعة. وقد اشير إلى متغيرات البقايا أو الخطأ بأسهم احادية الرأس ايضا، لكنها لا تبدأ من أى من متغيرات النموذج . وقد تم التعبير عن المعادلات البنائية للمتغيرات التابعة المتصلة بالمسارات التى يتضمنها النموذج كما يلى :

$$X_3 = P_{3.1} X_1 + e$$

$$X_4 = P_{4.1} X_1 + P_{4.2} X_2 + P_{4.3} X_3 + e$$

$$X_5 = P_{5.1} X_1 + P_{5.2} X_2 + P_{5.3} X_3 + P_{5.4} X_4 + e$$

$$X_6 = P_{6.1} X_1 + P_{6.2} X_2 + P_{6.3} X_3 + P_{6.4} X_4 + P_{6.5} X_5 + e$$

$$X_7 = P_{7.1} X_1 + P_{7.2} X_2 + P_{7.3} X_3 + P_{7.4} X_4 + P_{7.5} X_5 + P_{7.6} X_6 + e$$

حيث Pij هى معاملات المسار ، i هو المتغير التابع ، j هو المتغير المستقل ، e هى متغيرات البقايا التى تشير إلى التباين غير المفسر . بعد ذلك تم الحصول على معاملات المسارات المختلفة ، ثم استبعدت المسارات غير المعنوية ، وأبقى على المسارات المعنوية التى تكون منها فى النهاية النموذج المسارى المنقح ، وتم حساب التأثير المباشر وغير المباشر والتأثير الكلى لكل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، وحساب قيمة الارتباطات غير السببية .

وبالاضافة لاستخدام اسلوب التحليل المسارى بما يتضمنه من معاملات الانحدار المعيارية ومعاملات الارتباط ومعاملات التحديد ، فقد استخدمت عدة أساليب ومقاييس إحصائية مختلفة لتحقيق أهداف الدراسة ، حيث إستخدمت الدرجات التائية فى معايرة بعض المتغيرات المركبة[١] واستخدم معامل الثبات (ألفا) لقياس مدى اتساق المكونات الداخلية للمتغيرات المركبة (بطريقة كرونباخ)[٢]. هذا بالاضافة إلى استخدام النسب المئوية والتوزيع التكرارى والمتوسطات فى مواقع كثيرة من الدراسة .

النتائـــج

فيما يلى عرضاً لأهم النتائج التى أسفرت عنها الدراسة مرتبة وفقا لأهدافها :

أولا : مجالات نشاط جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية :

فيما يتعلق بعدد مجالات نشاط جمعيات الرعاية الاجتماعية بمنطقة الدراسة ، يتبين من جدول (١) أن قرابة (٣٦٪) من الجمعيات تعمل فى مجال واحد ، بينما حوالى (٦٤٪) تعمل فى أكثر من مجال . وبتوزيع الجمعيات وفقا لمجالات النشاط التى تمارسها ، يتبين من جدول (١) أن حوالى ٦٠٪ من اجمالى الجمعيات بالعينة تعمل فى مجال الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، وأن حوالى

(٤٥٪) من الجمعيات تعمل فى مجال المساعدات الاجتماعية ، بينما تعمل (٣٤٪) فى مجال رعاية الأسرة ، وتعمل قرابة ١٩٪ فى مجال رعاية الطفولة والأمومة، فى حين تعمل قرابة (٢٪) فى مجال حماية البيئة وصيانتها .

مما سبق يتضح أن هناك خمسة مجالات فقط من مجالات عمل جمعيات الرعاية الاجتماعية التى حددها القانون - وعددها ستة عشر مجالا - تعمل بها الجمعيات الموجودة بمنطقة الدراسة وهى: الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، المساعدات الاجتماعية، رعاية الأسرة ، رعاية الطفولة والأمومة وحماية البيئة، بينما الأحد عشر مجالاً الأخرى لا تعمل بها أى جمعيات، ومنها مجال تنظيم الأسرة وذلك على الرغم من التزايد الكبير لسكان الريف فى السنوات الأخيرة وارتفاع مستوى الخصوبة فى الريف عن الحضر . كما نجد أن مجال حماية البيئة وصيانتها لا تعمل به إلا جمعية واحدة على الرغم من انتشار التلوث البيئى وإهدار الموارد فى القرية المصرية فى العقود الأخيرة، مما يؤدى الى مشاكل صحية واقتصادية متعددة .

ثانيا : الفئات المستهدفة بخدمات جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية :

فيما يتعلق بالفئات المستهدفة بخدمات جمعيات الرعاية الاجتماعية، فإن جدول (١) يشير إلى أن(٦٦٪) من الجمعيات تستهدف خدمة الاطفال، وقرابة (٤٠٪) تستهدف خدمة الشباب ، وقرابة (٥٥٪) تستهدف خدمة كل من الرجال والنساء ، بينما حوالى (٤٥٪) تستهدف خدمة المسنين، وأخيراً قرابة (٥٩٪) تستهدف خدمة المحتاجين أيا كان جنسهم أو عمرهم . أى أن جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية توجه خدماتها لكافة الفئات السكانية بالمجتمع ، وإن كانت تهتم أكثر بالاطفال ، وهذا مطلوب فى ظل ارتفاع مستوى الخصوبة وارتفاع نسبة السكان تحت ١٥ سنة فى الريف المصرى . كما نجد أن نسبة مرتفعة من الجمعيات تقدم خدماتها للنساء، وهذا يعبر عن اتجاه عام بأهمية تنمية المرأة الريفية كأساس للتنمية الريفية عموما ، كذلك تقدم نسبة مرتفعة من الجمعيات خدماتها للمحتاجين وهذا أمر محمود فى ظل ارتفاع نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون تحت خط الفقر .

ثالثا : الأنشطة والخدمات التى تقدمها جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية :

تتمثل أنشطة جمعيات الرعاية الاجتماعية فى أنشطة وخدمات الرعاية الاجتماعية المباشرة

جدول (١)

التوزيع العددى والنسبى لجمعيات الرعاية بالعينة وفقا لنوعية أنشطتها والمشاكل التى تواجهها

الأنشطة والمشاكل	عدد	٪	الأنشطة والمشاكل	عدد	٪
عدد مجالات النشاط			**نوعية أنشطة الرعاية التى تقدمها**		
تعمل فى مجال واحد	١٩	٣٥,٨	**الجمعيات التى قامت بأنشطة رعاية**		
تعمل فى أكثر من مجال	٣٤	٦٤,٢	دار حضانة	٤	٨,٠
نوعية مجالات نشاط جمعيات الرعاية			تحفيظ القرآن الكريم	١٣	٢٦,٠
رعاية أسرة	١٨	٣٤,٠	كفالة اليتيم	٣١	٦٢,٠
مساعدات اجتماعية	٢٤	٤٥,٣	مساعدات للفقراء	٢٦	٥٤,٠
خدمات علمية وثقافية ودينية	٣٢	٦٠,٣	فصول تقوية للتلاميذ	١٧	٣٤,٠
رعاية طفولة وأمومة	١٠	١٨,٩	فصول محو أمية	٣	٦,٠
حماية البيئة	١	١,٩	تزويج اليتيمات	١٠	٢٠,٠
الفئات المستهدفة بالخدمة من جمعيات الرعاية			تدريب مهنى	٢	٤,٠
الأطفال	٣٥	٦٦,٠	مكتبة الطفل	٢	٤,٠
الشباب	٢١	٣٩,٦	تيسير الحج والعمرة	١١	٢٢,٠
النساء	٢٩	٥٤,٧	ندوات ثقافية ودينية	٧	١٤,٠٠
الرجال	٢٩	٥٤,٧	تكفين الموتى	٥	١٠,٠
المسنون	٢٤	٤٥,٣	**نوعية مشروعات البنية الأساسية التى**		
المحتاجون	٣١	٥٨,٥	**قامت بها جمعيات الرعاية**		
نوعية الأنشطة التى تقوم بها جمعيات الرعاية			بناء مساجد	٢١	٩١,٣
خدمات رعاية اجتماعية فقط	٣٠	٥٦,٧	بناء مدارس ومعاهد أزهرية	١٣	٦١,٩
مشروعات بنية أساسية فقط	٣	٥,٦	بناء مستوصفات طبية	٩	٣٩,١
خدمات رعاية اجتماعية ومشروعات بنية اساسية	٢٠	٣٧,٧	انشاء محطات سكك حديدية	٢	٨,٧
المشاكل التى تواجهها جمعيات الرعاية			صرف صحى	٣	١٣,٠
عدم كفاية موارد الجمعية	٣٩	٧٣,٦	مضيفة للقرية	٥	٢١,٧
تقييد العمل الأهلى بمجالات عمل محدده	١٢	٢٢,٦	إنشاء وحدة صحية	٢	٨,٧
انخفاض مستوى المشاركة الشعبية فى أنشطة الجمعية	٣٣	٦٢,٣	تشجير القرية وتنظيفها	٣	١٣,٠
القيود القانونية على عمل الجمعيات	٣٠	٥٦,٦			
صعوبة التعامل مع الجهات الاشرافية	١٨	٣٤,٠			
انخفاض الدعم الحكومى للجمعيات	٢٤	٤٥,٣			
نقص العمالة المدربة	٩	١٧,٠			

المصدر : بيانات تم تجميعها لأغراض الدراسة من ٥٣ جمعية رعاية اجتماعية بريف محافظة المنوفية .

للمستهدفين والقيام بمشروعات البنية الاساسية التى يحتاج إليها المجتمع المحلى . وبتوزيع الجمعيات بالعينة وفقا لأنواع الأنشطة التى تقوم بها ، تشير البيانات الواردة فى جدول (١) إلى أن قرابة (٥٧٪) من هذه الجمعيات تقوم بأنشطة وخدمات رعاية اجتماعية فقط، وأن حوالى (٥٪) تقوم بإنشاء مشروعات بنية أساسية فقط، بينما تقوم قرابة (٣٨٪) بأنشطة وخدمات رعاية اجتماعية ومشروعات بنية أساسية فى نفس الوقت . أى أن أنشطة وخدمات الرعاية الاجتماعية تمثل النشاط الأساسى لهذه الجمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية حيث تقوم (٩٥٪) منها بتقديمها بمنطقة الدراسة سواء منفصلة أو بجانب مشروعات البنية أساسية .

وبتوزيع جمعيات الرعاية الاجتماعية التى تقدم أنشطة وخدمات رعاية اجتماعية وفقا لنوع النشاط الرعائى الخدمى الذى تقدمه يتبين من جدول (١) أن أهم هذه الأنشطة هى : كفالة اليتيم حيث قامت بها (٦٢٪) من الجمعيات التى تقدم أنشطة وخدمات رعاية ،تليها خدمة مساعدة الفقراء (٥٤٪) ، ثم فصول تقوية للتلاميذ (٣٤٪) ، ثم تحفيظ القرآن (٢٦٪) ، ثم تيسير الحج والعمرة (٢٢٪)، ثم تزويج اليتيمات (٢٠٪)، ثم إقامة ندوات ثقافية ودينية (١٤٪)، ثم خدمة تكفين الموتى (١٠٪) ، ثم دور حضانة (٨٪) ، ثم فصول محو أمية (٦٪)، ثم تدريب مهنى (٤٪)، ومكتبة للطفل (٤٪) .

يتضح مما سبق أن أنشطة الرعاية الاجتماعية التى قامت بها جمعيات الرعاية ترتبط بمجالات وأهداف التنمية الريفية بشكل كبير، حيث استهدفت هذه الأنشطة تنمية الموارد البشرية عن طريق زيادة فرص التعليم وتحسين عملية التنشئة الاجتماعية من خلال أنشطة محو الأمية وفصول التقوية للطلبة ودور الحضانة ومكتبة الطفل وتحفيظ القرآن الكريم ، كما أنها ساعدت على تحسين توزيع الدخول وإشباع الاحتياجات الأساسية للسكان من خلال أنشطة المساعدات الاجتماعية للفقراء والأيتام والتدريب المهنى ،كذلك فقد سعت لتغيير بعض الاتجاهات والقيم السلبية من خلال الندوات الثقافية والدينية .

وبتوزيع جمعيات الرعاية الاجتماعية التى قامت بمشروعات بنية أساسية وفقا لنوعية هذه المشروعات يتبين من جدول (١) أن أهم هذه المشروعات هى : بناء مساجد حيث قامت بها حوالى (٩١٪) من إجمالى الجمعيات التى قامت بتأسيس مشروعات ، يليها بناء المدارس والمعاهد الأزهرية

(نحو ٦٢٪) ، ثم بناء مستوصفات طبية (حوالى ٣٩٪) ، ثم إقامة مضيفة للقرية (قرابة ٢٢٪)، ثم المساهمة فى مشروعات الصرف الصحى (قرابة ١٣٪) ، وتشجير القرية وتنظيفها (قرابة ١٣٪)، ثم انشاء محطة سكة حديد (نحو ٩٪) ، وإقامة وحدة صحية (نحو ٩٪) .

مما سبق يتضح مشاركة جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية فى غالبية مشروعات البنية الأساسية التى تحتاج إليها قرى الريف المصرى ، حيث سعت إلى المشاركة فى إقامة المدارس والمساجد ومحطات السكك الحديدية ومشروعات الصرف الصحى والوحدات الصحية والمستوصفات الطبية . كما سعت إلى الحفاظ على البيئة من خلال تشجير القرية وتنظيفها .

رابعا : المشاكل والمعوقات التى تواجهها جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية :

يوضح جدول (١) التوزيع العددى والنسبى لجمعيات الرعاية بالعينة وفقا لنوعية أنشطتها والمشاكل التى تواجهها ، ومنه يتبين أن أهم مشكلة تواجه جمعيات الرعاية الاجتماعية بالعينة هى عدم كفاية موارد الجمعية (ذكرها قرابة ٧٤٪ من رؤساء مجالس إدارة الجمعيات) ، يليها انخفاض مستوى المشاركة الشعبية فى أنشطة الجمعية (٦٢٪)، ثم القيود القانونية على عمل الجمعيات (٥٧٪) ، ثم انخفاض الدعم الحكومى للجمعيات بنسبة ٤٥٪، ثم صعوبة التعامل مع الجهات الاشرافية (٣٤٪) ، ثم تقييد العمل الأهلى بمجالات عمل محدده بنسبة ٢٣٪ ، وأخيراً نقص العمالة المدربة (١٧٪).

مما سبق يتضح أن المشاكل التى تعترض جمعيات الرعاية الاجتماعية إما أنها ترتبط بقصور الامكانيات المادية ، أو بانخفاض مستوى دعم الاهالى للجمعية ، أو بالقيود القانونية على عمل الجمعيات ، أو بصعوبة التعامل مع الجهات الاشرافية أو بنقص العمالة المدربة التى تحتاج إليها الجمعيات .

خامسا : مستوى فعالية جمعيات الرعاية الاجتماعية :

كما ذكر سابقا، يقصد بالفعالية المنظمية لجمعيات الرعاية الاجتماعية مدى قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية اللازمة لتعبئة الموارد الضرورية والقيام بالأنشطة التنموية التى اعتبرت فى هذه الدراسة بمثابة إسهامها فى التنمية الريفية . وفيما يلى عرضا لمستوى الفعالية المنظمية للجمعيات بمحاوره الثلاثة :

فيما يتعلق بقدرة جمعيات الرعاية على القيام بالأنشطة الإدارية يتبين من جدول (٢) أن قرابة (٤٩٪) من الجمعيات قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية أقل من المتوسط ، بينما حوالى (٥١٪) قدرتها أعلى من المتوسط ، أى أن ثلاثة أخماس جمعيات الرعاية الاجتماعية بالعينة كانت قدرتها أقل من المتوسط على القيام بالأنشطة الإدارية .

أما فيما يتعلق بقدرة جمعيات الرعاية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ، يتضح من جدول (٢) أن قرابة (٣٢٪) من الجمعيات ذات قدرة على تعبئة الموارد أقل من المتوسط ، بينما كانت حوالى(٦٧٪) من الجمعيات ذات قدرة أعلى من المتوسط ، أى أن أكثر من ثلثى الجمعيات بالعينة كانت قدرتها أقل من المتوسط على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها .

مما سبق يتضح أن ثلاثة أخماس جمعيات الرعاية بالعينة ذات قدرة منخفضة نسبيا على القيام بالأنشطة الإدارية، وأن ثلث الجمعيات بالعينة ذات قدرة منخفضة نسبيا على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها . مما قد يعطى مؤشراً مبدئيا على إنخفاض مستوى فعالية هذه الجمعيات فى تحقيق أهدافها والمساهمة بفعالية فى التنمية الريفية .

وفيما يتعلق بقدرة الجمعية على تقديم الخدمات والقيام بالمشروعات التنموية ، يتبين من جدول (٢) أن قرابة (٤١٪) من الجمعيات ذات قدرة أقل من المتوسط، بينما حوالى (٥٨٪) من الجمعيات ذات قدرة أعلى من المتوسط، أى أن قرابة ثلاثة أخماس الجمعيات بالعينة ذات قدرة منخفضة نسبياً على تقديم الخدمات والقيام بالمشروعات التنموية .

جدول (٢)

توزيع جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية بعينة الدراسة وفقا لمستوى فعاليتها

مقياس الفعالية	مستوى الفعالية				الاجمالى	
	اعلى من المتوسط		اقل من المتوسط			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
القدرة على القيام بالانشطة الادارية	٢٧	٥٠,٩	٢٦	٤٩,١	٥٣	١٠٠
القدرة على تعبئة الموارد	٣٦	٦٧/٩	١٧	٣٣,١	٥٣	١٠٠
قدرة الجمعية على تقديم الخدمات والقيام بالمشروعات التنموية	٣١	٥٨,٥	٢٢	٤١,٥	٥٣	١٠٠

المصدر : بيانات تم تجميعها لأغراض الدراسة من ٥٣ جمعية رعاية اجتماعية بريف محافظة المنوفية .

سادسا : محددات الفعالية المنظمية لجمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية :

فيما يلى عرضا للنتائج المتحصل عليها من خلال التحليل المسارى للعلاقات التى تنطوى عليها فروض الدراسة .

أ - النموذج الأصلى

١- مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية :

تشير نتائج تحليل الارتباط المعروضة فى جدول (٣) إلى وجود علاقات إرتباطية معنوية موجبة بين مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية وكل من : درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية، درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية فى عملها، ودرجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، وقدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية وقدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها. أى أن خمسة فروض قد دعمتها نتائج تحليل الارتباط، فى حين لم تدعم نتائج تحليل الارتباط الفرض القائل بوجود علاقة موجبة بين مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية وعدد الموظفين العاملين بالجمعية .

وقد دعمت نتائج التحليل المسارى أربعة من فروض الدراسة، حيث وجدت معاملات المسار الخاصة بها معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٥ ، فى حين لم تدعم الفرضين المتعلقين بعلاقة مستوى فعالية جمعيات الرعاية الاجتماعية فى التنمية الريفية بكل من درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية، وعدد الموظفين العاملين بها، حيث كانت قيمة معامل المسار الخاصة بكل منهما غير معنوية (جدول ٣) . وقد تم استبعاد هذه المسارات غير المعنوية من النموذج المسارى . وقد فسرت المتغيرات الستة المستقلة مجتمعة ٥٧٪ من التباين فى مستوى فعالية جمعيات الرعاية الاجتماعية فى التنمية الريفية ، كما تشير إلى ذلك قيمة معامل التحديد.(R^2)

٢- قدرة جمعيات الرعاية الإجتماعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارستها لأنشطتها :

توضح نتائج تحليل الإرتباط المبينة فى جدول (٣) وجود علاقات معنوية موجبة بين درجة قدرة جمعيات الرعاية الاجتماعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارستها لأنشطتها وكل من : درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الإشرافية، درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ، عدد الموظفين العاملين بالجمعية وقدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية، بينما لم توجد علاقة معنوية بين

درجة قدرة جمعيات الرعاية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ودرجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعملها.

ومن بين المسارات السببية المتجهة من المتغيرات المستقلة الخمسة إلى متغير قدرة جمعيات الرعاية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها (المتغير التابع) ، وجدت ثلاثة مسارات منها فقط ذات معاملات مسار معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٥ ، وهى مسارات درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ، عدد الموظفين العاملين بالجمعية وقدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية، وكلها ذات علاقات طردية مع المتغير التابع . ولم تكن بقية المسارات معنوية إحصائيا، وقد تم استبعاد هذه المسارات غير المعنوية من النموذج المسارى . وقد فسرت المتغيرات الخمسة المستقلة مجتمعة ٣١٪ من قيمة التباين فى درجة قدرة الجمعيات على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها، كما تشير إلى ذلك قيمة معامل التحديد (R^2).

٣- قدرة جمعيات الرعاية على القيام بالأنشطة الإدارية :

تشير نتائج تحليل الارتباط المعروضة فى جدول (٣) إلى وجود علاقات ارتباطية معنوية موجبة بين درجة قدرة جمعيات الرعاية على القيام بالأنشطة الإدارية وكل من درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى وعدد الموظفين العاملين بالجمعية . بينما لم توجد علاقات معنوية أخرى بين قدرة الجمعيات على القيام بالأنشطة الإدارية وباقى المتغيرات .

وقد دعمت نتائج التحليل المسارى فرضين من فروض الدراسة ، حيث وجدت معاملات المسار الخاصة بها معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٥ ، فى حين لم تدعم الفرضين المتعلقين بعلاقة درجة قدرة جمعيات الرعاية على القيام بالأنشطة الإدارية بكل من درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية ، ودرجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الإشرافية ، حيث كانت قيمة المسار الخاصة بكل منهما غير معنوية جدول (٣) ، وقد تم استبعاد هذه المسارات غير معنوية من النموذج المسارى . وقد فسرت متغيرات الدراسة الاربعة مجتمعة ٣٠٪ من التباين فى درجة قدرة الجمعيات على القيام بالأنشطة الإدارية ، كما تشير الى ذلك قيمة معامل التحديد (R2)

٤- درجة تعاون جمعيات الرعاية مع المنظمات غير الحكومية الأخرى :

تدعم قيم معاملات الارتباط الواردة فى جدول (٣) العلاقات التى انطوت عليها فروض

جدول (٣)

علاقات الارتباط والانحدار بين متغيرات الدراسة .

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط (r)	معامل المسار (β)	معامل التحديد (R^2)
مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية (X_7)	(X_1) درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية .	٠,٤١*	٠,٢٥*	
	(X_2) درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية.	٠,٣١*	٠,١٣	
	(X_3) عدد الموظفين العاملين بالجمعية .	٠,٢٦	٠,١٠	
	(X_4) درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى .	٠,٦١*	٠,٤٣*	
	(X_5) قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية .	٠,٦٦*	٠,٣٨*	
	(X_6) قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسةلأنشطتها.	٠,٥١*	٠,٢٩*	٠,٥٧
قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها (X_6)	(X_1) درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية .	٠,٠٧	٠,١٢	
	(X_2) درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية.	٠,٣٣*	٠,٢٣	
	(X_3) عدد الموظفين العاملين بالجمعية .	٠,٣٨*	٠,٣٢*	
	(X_4) درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى .	٠,٣٣*	٠,٣٢*	
	(X_5) قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية .	٠,٥٧*	٠,٣٩*	٠,٣١
قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية (X_5)	(X_1) درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية	٠,٢٣	٠,٠٢	
	(X_2) درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية .	٠,١٨	٠,٠٧	
	(X_3) عدد الموظفين العاملين بالجمعية .	٠,٤٣*	٠,٣٩*	
	(X_4) درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى.	٠,٤٤*	٠,٤٢*	٠,٣٠
درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى (X_4)	(X_1) درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية.	٠,٣١*	٠,١٥	
	(X_2) درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية .	٠,٦١*	٠,٤٥*	
	(X_3) عدد الموظفين العاملين بالجمعية ..	٠,٣٢*	٠,٢٥*	٠,١٦
عدد الموظفين العاملين بالجمعية (X_3)	(X_1) درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية.	٠,١٣	٠,١٠	٠,٠٣

*معنوية احصائياً عند المستوى الاحتمالى ≤ ٠,٠٥

الدراسة الثلاثة، حيث وجدت علاقات معنوية موجبة بين درجة تعاون جمعيات الرعاية مع المنظمات غير الحكومية الأخرى وكل من درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية، ودرجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الإشرافية وعدد الموظفين العاملين بالجمعية، وذلك عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٥ .

وقد دعمت نتائج التحليل المسارى فرضين من فروض الدراسة ، حيث وجدت معاملات المسار الخاص بها معنوية موجبة عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٥ ، فى حين لم تدعم الفرض الخاص بعلاقة درجة تعاون جمعيات الرعاية مع المنظمات غير الحكومية الأخرى بدرجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية، حيث كانت قيمة معامل المسار غير معنوية . وتفسر متغيرات الدراسة الثلاثة مجتمعة ١٦٪ من التباين فى درجة تعاون جمعيات الرعاية مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ، كما يتبين من قيمة معامل التحديد (R^2)

٥- عدد الموظفين العاملين بالجمعية :

افترض وجود علاقة طردية بين درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية وعدد الموظفين العاملين بالجمعية، ولكن نتائج كل من تحليل الارتباط والتحليل المسارى لم تدعم هذا الفرض. ولا يفسر متغير درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية سوى ٣٪ فقط من التباين فى عدد الموظفين العاملين بالجمعيات، وقد استبعد هذا المسار لعدم معنويته (جدول ٣) .

- تجزئة أو تحليل الارتباطات والنموذج المنقح

استخدم التحليل المسارى فى تحديد التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة فى النموذج المسارى، وذلك من خلال تجزىء أو تحليل الارتباطات ذات الرتبة الصفرية إلى مكوناتها .

وقد وجد لمتغير درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى تأثير ايجابى مباشر على مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية قيمته ٠,٤٣ ، وتأثير غير مباشر قيمته ٠,٢٥ عن طريق اثنين من المتغيرات الوسيطة هما : قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية وقدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها . كما وجد أن متغير قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية له تأثير ايجابى مباشر على مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية

قيمته ٣٨ , ٠ ، وتأثير غير مباشر قيمته ١١ , ٠ عن طريق متغير وسيط واحد هو قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها . كذلك وجد أن متغير درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية له تأثير ايجابى مباشر على مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية قيمته ٢٥ , ٠ ، بينما لم يكن له أى تأثير غير مباشر . كما وجد أن متغير قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها له تأثير ايجابى مباشر على مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية قيمته ٢٩ , ٠ ، بينما لم يكن له أى تأثير غير مباشر(جدول ٤).

وعلى الرغم من عدم وجود تأثير مباشر لمتغيرى درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية وعدد الموظفين العاملين بالجمعية على مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية ، إلا أنه وجد أن لكل متغير منهما تأثيرا ايجابيا غير مباشر ، حيث تشير النتائج الموضحة بجدول (٤) إلى أن متغير درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية فى عملها له تأثير غير مباشر على مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية قيمته ١٩ , ٠ ، من خلال متغير وسيط واحد هو درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى . كذلك تشير النتائج الى أن متغير عدد الموظفين العاملين بالجمعية له تأثير غير مباشر على مستوى فعالية جمعيات الرعاية الاجتماعية فى التنمية الريفية قيمته ٣٥ , ٠ عن طريق ثلاثة متغيرات وسيطة هى درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، وقدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية ، وقدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية

من ناحية أخرى وجد لمتغير عدد الموظفين العاملين بالجمعية تأثير ايجابى مباشر على قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها قيمته ٣٢ , ٠ وتأثير ايجابى غير مباشر قيمته ٢٣ , ٠ عن طريق متغيرى درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى وقدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية . ووجد تأثير ايجابى مباشر لمتغير درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى على قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها قيمته ٣٢ , ٠ وتأثير ايجابى غير مباشر قيمته ١٦ , ٠ عن طريق متغير قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية. كذلك وجد تأثير مباشر فقط لمتغير قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية على قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها قيمته ٣٩ , ٠ . كما وجد تأثير غير مباشر فقط لمتغير درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية على قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها قيمته ١٤ , ٠ عن طريق متغير درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى (جدول ٤) .

جدول (٤) تجزئة الارتباط الكلى لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	التأثير المباشر	التاثير غير المباشر		التأثير* الكلى	الارتباط غير السببى	الارتباط الكلى
			قيمته	عن طريق			
(X_7)	(X_1)	٠,٢٥	-	-	٠,٢٥	٠,١٦	٠,٤١
	(X_2)	-	٠,١٩	X_4	٠,١٩	٠,١٢	٠,٣١
	(X_3)	-	٠,٣٥	X_6,X_5,X_4	٠,٣٥	-٠,٠٩	٠,٢٦
	(X_4)	٠,٤٣	٠,٢٥	X_6,X_5	٠,٦٨	-٠,٠٧	٠,٦١
	(X_5)	٠,٣٨	٠,١١	X_6	٠,٤٩	٠,١٧	٠,٦٦
	(X_6)	٠,٢٩	-	-	٠,٢٩	٠,٢٢	٠,٥١
(X_6)	(X_1)	-	-	-	-	٠,٠٧	٠,٠٧
	(X_2)	-	٠,١٤	X_4	٠,١٤	٠,١٩	٠,٣٣
	(X_3)	٠,٣٢	٠,٢٣	X_4,X_5	٠,٥٥	-٠,١٧	٠,٣٨
	(X_4)	٠,٣٢	٠,١٦	X_5	٠,٤٨	-٠,١٥	٠,٣٣
	(X_5)	٠,٣٩	-	-	٠,٣٩	٠,١٨	٠,٥٧
(X_5)	(X_1)	-	-	-	-	٠,٢٣	٠,٢٣
	(X_2)	-	٠,١٩	X_4	٠,١٩	-٠,٠١	٠,١٨
	(X_3)	٠,٣٩	٠,١١	X_4	٠,٤٠	٠,٠٣	٠,٤٣
	(X_4)	٠,٤٢	-	-	٠,٤٢	٠,٠٢	٠,٤٤
(X_4)	(X_1)	-	-	-	-	٠,٣١	٠,٣١
	(X_2)	٠,٤٥	-	-	٠,٤٥	٠,١٦	٠,٦١
	(X_3)	٠,٢٥	-	-	٠,٢٥	٠,٠٧	٠,٣٢
(X_3)	(X_1)	-	-	-	-	٠,١٣	٠,١٣

*تم استبعاد التأثير من مسارات غير معنوية .

شكل رقم (٣)

النموذج المسارى المنقح لمحددات مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية .

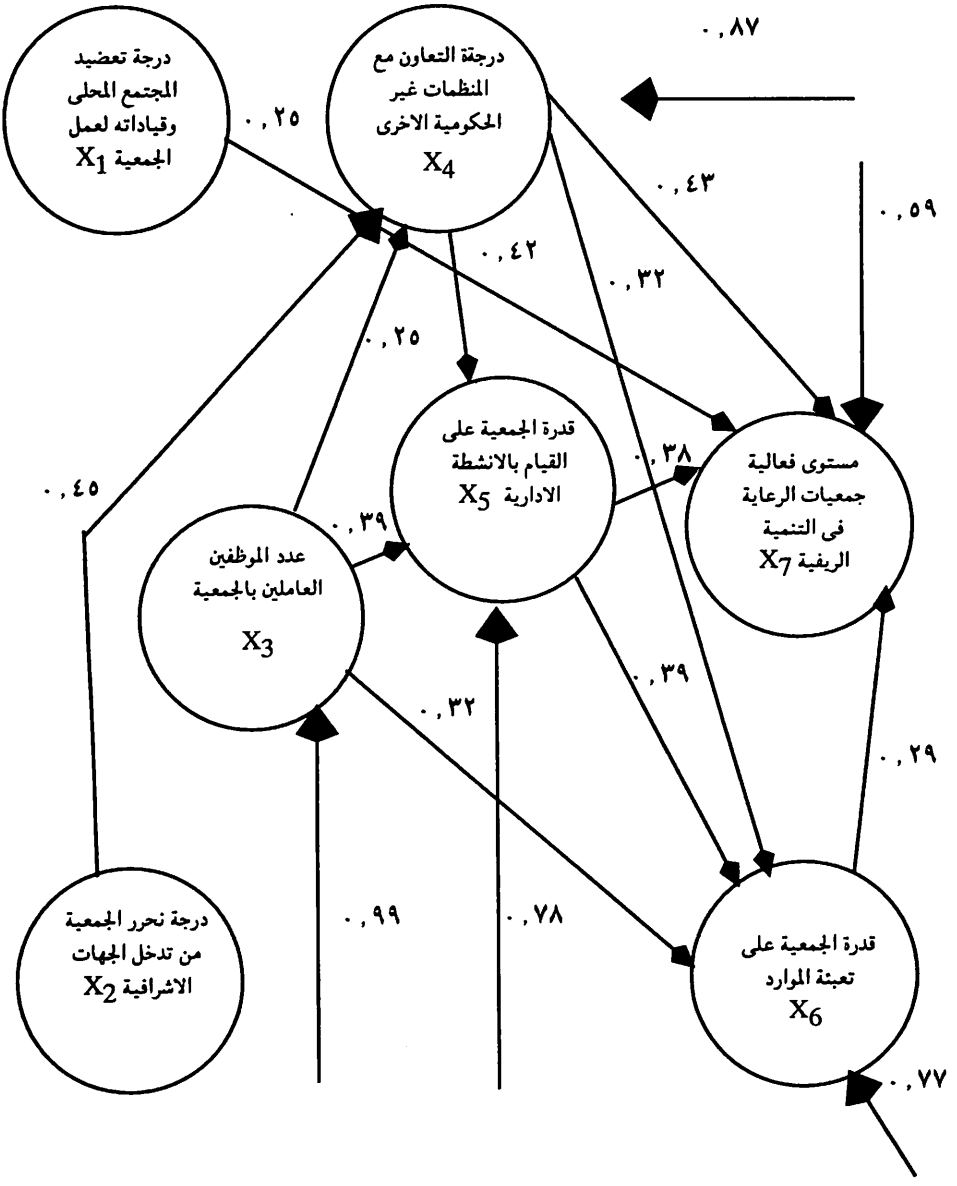

وقد وجد أيضا لمتغير عدد الموظفين العاملين بالجمعية تأثير ايجابى مباشر على قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية قيمته ٠,٣٩ وتأثير غير مباشر قيمته ٠,١١ عن طريق متغير درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى . ووجد تأثير ايجابى مباشر فقط لمتغير درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى على قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية قيمته ٠,٤٢ . كذلك وجد تأثير ايجابى غير مباشر فقط لمتغير درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية على قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية قيمته ٠,١٩ عن طريق متغير درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى (جدول ٤) .

وبمقارنة المتغيرات المستقلة الستة مجتمعة من حيث أهميتها النسبية فى التأثير على المتغير التابع الرئيسى فى هذه الدراسة وهو مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية ، مقاسة بقيم التأثير الكلى لكل من هذه المتغيرات يتبين أنها حسب الترتيب التنازلى : درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى (التأثير الكلى = ٠,٦٨) ، ثم قدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية (التأثير الكلى = ٠,٤٩)، ثم عدد الموظفين العاملين بالجمعية (التأثير الكلى = ٠,٣٥)، ثم قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها (التأثير الكلى = ٠,٢٩) ، ثم درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية (التأثير الكلى = ٠,٢٥) ،وأخيرا درجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية (التأثير الكلى = ٠,١٩) .

وباستبعاد المسارات غير المعنوية من النموذج الاصلى ، لم يتبق سوى أحد عشر مساراً معنوياً، شكلت نموذجا معدلا أو منقحاً (شكل ٣). وتجدر الاشارة إلى أن الأسهم أحادية الاتجاه المتجهة صوب المتغيرات التابعة فى النموذج المنقح (Ri'S) هى معاملات البقايا، وهى تعبر عن التباين غير المفسر فى المتغيرات التابعة بواسطة المتغيرات المستقلة .

المناقشـــة

فيما يلى مناقشة لأهم النتائج التى اسفرت عنها الدراسة بغرض استخلاص بعض الافادات النظرية والتطبيقية لهذه النتائج .

١- تؤكد نتائج الدراسة على الدور الهام الذى تقوم به جمعيات الرعاية الاجتماعية فى التنمية الريفية ، حيث شاركت هذه الجمعيات فى بعض مشروعات البنية الأساسية التى تحتاج إليها قرى الريف المصرى، مثل إقامة المدارس والمعاهد الازهرية والمساجد ومحطات السكك الحديدية ومشروعات

الصرف الصحى . بالإضافة إلى قيامها بتقديم العديد من أوجه الرعاية الاجتماعية للسكان الريفيين، والتى استهدفت تنمية الموارد البشرية عن طريق زيادة فرص التعليم وتحسين عملية التنشئة الاجتماعية من خلال أنشطة محو الأمية وفصول التقوية للطلبة ودور الحضانة ومكتبة الطفل وتحفيظ القرآن الكريم ، كما أنها ساعدت على تحسين توزيع الدخول وإشباع الاحتياجات الاساسية للسكان من خلال أنشطة المساعدات الاجتماعية للفقراء والأيتام والتدريب المهنى . كذلك فقد سعت لتغيير بعض الاتجاهات والقيم السلبية من خلال الندوات الثقافية والدينية .

٢- تشير نتائج الدراسة إلى أن كثيرا من جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية حرصت على توجيه خدماتها إلى كافة الفئات السكانية بالمجتمع الريفى ، وبخاصة الفئات الأكثر حاجة ، وهى بذلك تتفق مع بعض القواعد والمبادئ التنموية الأساسية . فقد تبين من نتائج الدراسة أن الأطفال كانوا من أكثر الفئات السكانية استهدافا بخدمات جمعيات الرعاية الاجتماعية ، وهذا التوجه مرغوب فيه فى ظل ارتفاع نسبة الاطفال فى الريف المصرى ، وانخفاض المستوى الاقتصادى لغالبية الأسر الريفية . كما وجهت نسبة كبيرة نسبياً من جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية خدماتها إلى فئة النساء ، وربما يعكس ذلك إدراكاً عاما بدأ فى التزايد فى السنين الأخيرة بأهمية تنمية المرأة الريفية. كذلك اهتمت كثير من جمعيات الرعاية بتوجيه خدماتها للفئات الأكثر فقراً، وهذا اتجاه محمود أيضا فى ظل ارتفاع نسبة السكان الفقراء فى الريف المصرى .

٣- تشير نتائج الدراسة إلى محدودية مجالات عمل جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية، حيث تبين أنها تعمل فى خمسة مجالات فقط من مجالات عمل جمعيات الرعاية فى مصر، والتى يبلغ عددها ستة عشر مجالاً . والمجالات الخمسة التى تعمل بها جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية هى : مجال الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، يليها مجال المساعدات الاجتماعية ، ثم مجال رعاية الأسر، ثم مجال رعاية الطفولة والأمومة ، وأخيراً مجال حماية البيئة، بينما الأحد عشر مجالا الأخرى لا تعمل بها أى جمعيات ، ومنها مجال تنظيم الأسرة وذلك على الرغم من أن قضية الحد من الانجاب وتنظيم الأسرة أصبحت من أهم القضايا التى تواجهها مصر فى الوقت الراهن ، بعد أن بات جلياً أن الزيادة المضطردة فى عدد السكان تأتى على معظم عوائد عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤدى إلى مزيد من الضغط على الموافق والخدمات العامة، وإلى توجيه جزء كبير من المدخرات إلى الاستهلاك بدلا من الاستثمار فى الأنشطة الانتاجية ، وإلى تفاقم مشكلة البطالة بين

الشباب، وإلى غير ذلك من المشاكل العديدة التى يواجهها المجتمع المصرى حالياً ، والتى تعوق سعيه نحو الارتقاء بمستوى معيشته ، وفى ظل تأكيد معظم الدراسات على ارتفاع معدل الخصوبة فى الريف عن نظيره فى الحضر (العزبى، ١٩٩٥ ، العيسوى ، ١٩٩٣)، مما يشير إلى ضعف إدراك واهتمام السكان الريفيين وقياداتهم الشعبية بقضية الزيادة السكانية كمشكلة محورية فى الريف المصرى والمجتمع المصرى ككل .

كما توضح النتائج أن مجال حماية البيئة وصيانتها لا تعمل به إلا نسبة ضئيلة من جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية الأمر الذى يشير ايضا إلى ضعف إدراك السكان الريفيين لمشكلة هامة تواجه الريف فى الوقت الراهن ، ألا وهى مشكلة انتشار التلوث البيئى وإهدار الموارد ، وما يؤدى إليه ذلك من مشاكل اقتصادية وصحية متعددة ، كما تؤكد على ذلك بعض الدراسات (محمد، ١٩٨٩، عبد النبى ، ١٩٨٩، وهبه ، ١٩٩٠). ومن أمثله جمعيات الرعاية الاجتماعية غير الموجودة بالريف على الرغم من أهميتها خصوصاً فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى ، جمعيات حماية المستهلك وجمعيات التنمية الاقتصادية وجمعيات رعاية الشيخوخة ورعاية الفئات الخاصة وجمعيات الدفاع الاجتماعى .

٤- ينبغى الإشارة إلى أنه على الرغم من الدور الهام الذى تلعبه جمعيات الرعاية الإجتماعية الريفية فى تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية للسكان الريفيين ، والمشاركة فى إقامة بعض مشروعات البنية الأساسية، إلا أن نتائج الدراسة تشير إلى انخفاض مستوى فعالية غالبية جمعيات الرعاية الإجتماعية التى تم دراستها سواء قيست الفعالية بقدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية ، أو بمدى قدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ، أو بمستوى مساهمتها فى التنمية الريفية . وإذا ما أضيف إلى ذلك وجود عدد من جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية متوقف عن العمل لم تشملها الدراسة الحالية لأصبح مستوى فعالية جمعيات الرعاية الإجتماعية الريفية أكثر انخفاضاً .

٥- تؤكد نتائج الدراسة بصفة عامة على أهمية متغير درجة التعاون بين المنظمات غير الحكومية وبعضها فى التأثير على مستوى فعالية جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية ، سواء قيست بمستوى مساهمتها فى التنمية الريفية ، أو بمدى قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها أو بمدى قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية . فالتعاون بين المنظمات غير الحكومية وبعضها يوفر

لهذه المنظمات الكثير من الموارد والدعم الذى يساعدها على القيام بأنشطتها ، كما يسهم ذلك التعاون فى تبادل الخبرات واكتساب قادة المنظمات غير الحكومية الكثير من المهارات الإدارية والفنية التى تساعدهم فى القيام بمهامهم داخل منظماتهم. ونظرا لأهمية تأثير درجة التعاون بين المنظمات غير الحكومية وبعضها على فعالية هذه المنظمات ، فإنه يجب العمل على زيادة درجة التعاون بين هذه المنظمات . وقد يمكن للاتحادات الإقليمية أن تقوم بدور هام فى دعم التعاون بين المنظمات غير الحكومية التابعة لها عن طريق عقد اجتماعات مشتركة بين المنظمات الموجودة على نطاق كل مركز، وتعريف كل منظمة بأنشطة المنظمات الأخرى، وإحداث تبادل لخطط وبرامج العمل، والخبرات والمعلومات والإمكانيات والموارد المتاحة فى هذه المنظمات ، مما قد يخلق أهدافا مشتركة لهذه المنظمات وموارد تكاملية ويساعد على إيجاد وتنمية وسائل فعالة لتوجيه التعاوَن والتبادل المنظم والتحكم فيه ليسير فى الاتجاه المرغوب . وقد يمكن أيضا للاتحادات النوعية القيام بهذا الدور على نطاق المنظمات التى تنتمى إليها وتعمل فى نفس المجال .

٦- وتنبه النتائج الخاصة بتأثير كل من درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ودرجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعمل الجمعية ودرجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية على مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية إلى حقيقة كثيراً ما يغفلها دارسو فعالية المنظمات غير الحكومية ، وهى أن المنظمات غير الحكومية لا تعيش فى عزله ، وانها ليست كيانات مستقله ومكتفية ذاتيا وانما هى فى تفاعل مستمر مع قوى تقع خارجها ، ولكنها تؤثر على مجريات الأمور بها ، ومن ثم ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان عند البحث عن أسباب أو عوامل التغير الذى قد يطرأ على هذه المنظمات .

٧- أشارت بعض نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى لعدد الموظفين العاملين بالجمعية على مستوى فعالية جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية . وقد يرجع ذلك إلى أن هؤلاء الموظفين يقومون بالاعمال الإدارية والفنية التى توفر وقت وجهد أعضاء مجلس الإدارة الذى يمكن استخدامه فى التخطيط لأنشطة الجمعية والبحث عن مصادر تمويل ومتابعة تنفيذ الأنشطة والمشروعات، بالاضافة إلى ما يمتلكه هؤلاء الموظفون من خبرة بقوانين العمل الأهلى مما ييسر تعامل الجمعية مع الجهات الاشرافية وجهات التمويل .

٨- على الرغم من أن وزارة الشئون الاجتماعية هى الجهة المنوط بها أساساً الاشراف على

جمعيات الرعاية الاجتماعية وتقديم المعونة الفنية والمادية اللازمة لقيام هذه الجمعيات بأنشطتها وتحقيقها لأهدافها ، إلا أن النتائج تشير إلى وجود تأثير إيجابى لدرجة تحرر الجمعية من تدخل الجهات الاشرافية فى عملها على مستوى فعالية جمعيات الرعاية الاجتماعية ، مما يعطى مؤشرا على عدم قيام وزارة الشئون الاجتماعية وموظفيها بالدور المنوط بهم فى دعم هذه الجمعيات وتسهيل عملها . ويدعم تلك النتيجة نتيجة أخرى للدراسة حيث أشارت بعض الجمعيات إلى أن من بين معوقات عملها صعوبة التعامل مع الجهات الاشرافية ، مما يظهر بوضوح أهمية وجود جهاز بالشئون الاجتماعية لديه القدرة على التعامل الجيد مع المنظمات غير الحكومية ، ويستطيع مد هذه المنظمات بكافة أنواع الدعم الفنى الذى يتطلبه العمل الأهلى، بالاضافة إلى استطاعته تقديم النصح والارشاد واجراء التدريب لاعضاء هذه المنظمات .

٩- أوضحت نتائج الدراسة أهمية مدخل النسق المفتوح كأحد أهم المداخل التى يمكن أن تستخدم فى قياس وتفسير الفعالية المنظمية للمنظمات غير الحكومية ، حيث وجد أن جمعيات الرعاية الاجتماعية الريفية تسعى أساساً لسد حاجات مجتمعية محددة معتمدة على البيئة المحيطة، حيث تحصل منها على الموارد المادية والبشرية اللازمة لقيامها بأنشطتها من خلال مجموعة من العمليات الإدارية والفنية ، ثم يتم تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات (سلع وخدمات) يتم توجيهها إلى البيئة لاشباع احتياجات افراد المجتمع، فى ظل مجموعة من المتغيرات البيئية والمجتمعية والمنظمية التى تؤثر على بناء ووظائف هذه الجمعيات . ويدعم هذا الاستنتاج ما أشارت إليه نتائج الدراسة من وجود ارتباط ايجابى قوى بين محاور الفعالية الثلاثة وهى قدرتها على القيام بالأنشطة الإدارية وقدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ومستوى فعاليتها فى التنمية الريفية ، بالاضافة لوجود تأثير إيجابى للمحور الأول على المحورين الثانى والثالث ، ووجود تأثير إيجابى للمحور الثانى على المحور الثالث . وكذلك أشارت نتائج الدارسة إلى وجود تأثير إيجابى للعوامل المجتمعية والمنظمية (درجة تعضيد المجتمع المحلى وقياداته لعملها ودرجة تحررها من تدخل الجهات الاشرافية فى عملها وعدد الموظفين العاملين بها ودرجة التعاون بين الجمعية والمنظمات غير الحكومية الأخرى) على مستوى فعالية جمعيات الرعاية الاجتماعية فى التنمية الريفية .

١٠- إذا كان النموذج النظرى لمحددات مستوى فعالية الجمعيات قد نجح فى تفسير ٥٧٪ من التباين فى مستوى فعاليتها، إلا أن النسبة المتبقية من التباين غير المفسر تشير إلى متغيرات أخرى

لم يتضمنها النموذج قد تسهم فى زيادة فهمنا لاسباب التباين فى مستوى فعاليتها. وربما تكون متغيرات مثل المستوى التنموى للقرية ، وعدد المنظمات الحكومية بها، ومستوى خبرة رئيس المنظمة بالعمل الأهلى، وعمر المنظمة ، وعدد السكان الذين تخدمهم ، ونسبة الاعانة الحكومية من ميزانية المنظمة ، ودرجة تعاون المنظمة مع الجهات الحكومية ، ومستوى تدريب اعضائها، إلى غير ذلك من امثلة لبعض المتغيرات الغائبه . وقد يسهم تضمين هذه المتغيرات وغيرها فى الدراسات القادمة فى زيادة فهمنا لظاهرة تباين مستوى فعالية جمعيات الرعاية فى التنمية الريفية .

١١- أظهرت نتائج الدراسة الفائدة التحليلية المترتبة على استخدام اسلوب التحليل المسارى، حيث امكن بواسطته تحديد التأثيرات غير المباشرة للمتغيرات على بعضها البعض . فعلى سبيل المثال اظهر هذا التحليل وجود تأثير هام لعدد الموظفين العاملين بالجمعية على مستوى فعالية الجمعية فى التنمية الريفية ولكن من خلال ثلاثة متغيرات وسيطة هى درجة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ، وقدرة الجمعية على القيام بالأنشطة الإدارية وقدرة الجمعية على تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ، ولو أكتفى باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد كما هو الحال فى كثير من الدراسات المشابهة لما كان من الممكن ظهور التأثير الايجابى لمتغير عدد الموظفين العاملين بالجمعية على مستوى فعالية الجمعية فى التنمية الريفية .

هوامش

(١) المعادلة المستخدمة فى حساب الدرجات التائية هى $T = 10 Z + 50$، حيث T هى الدرجات التائية ، Z هى الدرجة المعيارية المحسوبة وفقا للمعادلة $Z = X - X / S$ ، حيث X قيمة المفردة ، X هى المتوسط الحسابى، S هى الانحراف المعيارى (علام ، ١٩٨٥ : ٢٠٢-٢١٢).

(٢) المعادلة المستخدمة فى حساب معامل ألفا هى $\alpha=NP/1[1+P(N-1)]$ حيث α هى معامل الثبات ، N هى عدد المتغيرات ، P هى متوسط قيم معاملات الارتباط الداخلى (Carmines and Richard, 1979 : 47)

المراجـــــع

١- أبراهيم احمد رزق : **محاضرات فى تنمية المجتمع الريفى** - الاسكندرية : قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٥.

٢- أحمد عبد الفتاح ناجى : **دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمع المحلى : دراسة مطبقة**

على الجمعية الشرعية الإسلامية فى مدينة المنيا - القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان، ١٩٨٥. رسالة ماجستير .

٣- أمانى قنديل : "الجمعيات الأهلية فى الإطار العالمى ... أين نحن؟، فى : أمانى قنديل وساره بن نفيسة : **الجمعيات الأهلية فى مصر**- القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥، ص ص١٣ - ٢٦ .

٤- أمانى قنديل وسارة بن نفيسة :"المناقشة الختامية" - فى : أمانى قنديل وساره بن نفيسة - **الجمعيات الأهلية فى مصر** - القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥، ص ص ٢٨٧ - ٢٩٥ .

٥- أمير سالم : **دفاعاً عن حق تكوين الجمعيات ، دراسة نقدية لقانون الجمعيات مع الدفع بعدم دستوريته ، مشروع قانون جديد للجمعيات** - القاهرة : مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، ١٩٩١.

٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : **التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦ ، النتائج النهائية لتعداد السكان ، إجمالى الجمهورية** - الجزء الاول- القاهرة : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٩٨.

٧- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية - **"الجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مصر: مقترحات تطويرها والمبادئ الأساسية لمشروع قانون جديد لها لمواكبة متطلبات القرن الحادى والعشرين"** - تقرير غير منشور - القاهرة : المجالس القومية المتخصصة - رئاسة الجمهورية ،١٩٩٦.

٨- اليونيسيف : **منتدى الجمعيات الأهلية - مشاورات تمهيدية بشأن وضع استراتيجية لتعزيز دور الجمعيات الأهلية المصرية : قضايا ومناقشات ومجالات العمل** - القاهرة : منظمة اليونيسيف ، ١٩٩٥.

٩- رشاد أحمد عبد اللطيف: **"العوامل المؤثرة فى نجاح الجمعيات غير الحكومية"** - القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان ، ١٩٩٨. بحث غير منشور .

١٠- صلاح الدين محمود علام : **تحليل البيانات فى البحوث النفسية والتربوية - القاهرة** : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥.

١١- عبد الوهاب محمود المصرى : "قضايا المشاركة الشعبية فى التنمية البيئية" - فى : المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمعهد العربى للتخطيط بالكويت - **ندوة التنمية الريفية المتكاملة- الرباط (٢٤ -٢٧ مايو)** - ١٩٨٣ ص ص ٢٦٣- ٢٨٩ .

١٢- فتح الله سعد هلول : **النهوض بالمجتمعات الريفية : المنظمات الاجتماعية الريفية**

بالولايات المتحدة الأمريكية - الاسكندرية : قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية، ١٩٧٨.

١٣- محافظة المنوفية - **إدارة الجمعيات - سجلات الجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية** - شبين الكوم: مديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة المنوفية ، ١٩٩٨، غير منشور .

١٤- محمد ابراهيم العزبى : "المشاركة الشعبية فى المجتمع المحلى" . فى : **دراسات فى التنمية الريفية** - الاسكندرية: قسم المجتمع الريفى . كلية الزراعة . جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٧. ص ص ٣٧- ٤٨ .

١٥- محمد على محمد : **علم اجتماع التنظيم : مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج** . الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٨٢ . .

١٦- محمد نبيل جامع : "خبرات ودراسات فى التنمية"- فى : **دراسات فى التنمية الريفية**- الاسكندرية : قسم المجتمع الريفى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية ، ١٩٩١، ص ص١ - ٣٢ .

١٧- محمد نبيل جامع : "مشكلة التخلف النسبى المزمن لمعدلات التنمية الريفية المصرية وراء معدلات التنمية الحضرية" فى : **المؤتمر الدولى السابع للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، القاهرة** : جامعة عين شمس، ١٩٨٢.

١٨- محمد نبيل جامع وآخرون : **التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية - الجزء الثانى: تحديث وتنمية المنظمات والمؤسسات الريفية**- القاهرة : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ١٩٨٧.

١٩- نادره وهدان وآخرون : **المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)** . القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٦. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٦) .

٢٠- نبيل محمد مرسى خليل : **معايير الفعالية التنظيمية، دراسة لتأثير بعض المتغيرات الموقفية على الفعالية** - أسيوط : قسم إدارة الأعمال - كلية التجارة - جامعة اسيوط ، ١٩٨٦. رسالة ماجستير .

٢١- هشام عبد الرازق الهلباوى : **دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية الريفية** . الاسكندرية : قسم المجتمع الريفى كلية الزراعة . جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٨. رسالة دكتوراه .

٢٢- وزارة الشئون الاجتماعية . **المؤشرات الاحصائية للرعاية والتنمية فى مصر**- القاهرة : وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٩٩٤. تقرير غير منشور .

23- Carmines, E.G. and Zeller, Richard: **Reliability and Validity Assessment.** London: Saga Publications, 1979.

24- Champion, Dean J. :**The Sociology of Organizations.** New York: McGraw-Hill, Inc., 1975.

25- Chenery, Hollis and Strout, Alan. "Foreign Assistance and Economic Development". **American Economic Review,** Sept., 1966.

26- Davis, Louis E. "Job Satisfaction Research: The Post-Industrial View". In: Gibson, James L. et al. **Readings in Organizations Structure, Processes and Behavior.** Dallas, Texas: Business Publications Inc., 1973.

27- Elezaby, Mohamed I. **Impact of Situational and Orientational Factors on Residents Contribution to Community Field Structure**: A Case Study. Ames, Iowa. Iowa State University, 1985. Ph.D. Dissertation Library.

28- Esman, Milton J. and Uphoff, Norman T. **Local Organizations: Intermediaries in Rural Development** . New York : Cornell University Press, 1984.

29- Etzioni, Amitai. **A Comparative Analysis of Complex Organizations.** New York : Free Press , 1975.

30- Gibson, James L. and Donnelly, James H. "**Organizations**", Dallas, Texas : Business Publications, Inc., Third Edition , 1979.

31- Institute of National Planning. **Egypt Human Development Report 1994**, Cairo : INP , 1994.

32- Katz, Dinel and Kahn Robert L. **The Social Psychology of Organizations.** New York. John Wiley and Sons, Inc., 1966.

33- Lerner, Daniel. **The passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East.** New York: The Free Press of Glencoe , 1958.

34- Miles, Raymond E. **Theories of Management.** New York : McGraw-Hill , 1980.

35- Miller, Dilbert. **Handbook of Design and Social Measurement.** New York : David McKay Co., 1977.

36- Miller, M. and C.S. Sotkes. "Path Analysis in Sociological Research".

Rural Sociology , 40(2) , 1974. pp. 139-201.

37- Poats, Rutherford M.: **Technology for Developing Nations.** Washington: Brookings Institution , 1972.

38- Price, James L. "The Study of Organizational Effectiveness". **The Sociology Quarterly** 13, 1972. pp. 3-15.

39- Rogers, Everett M.: **Modernization Among Peasants: The Impact of Communication.** New York : Holt, Rinehat and Winston, Inc., 1966.

40- Soliman, Azza A. "The Status of Women in Egypt: National and Regional Inequities". **The 25th Annual Seminar on Population Issues**. Cairo : CDC., 1995.

41- United Nations. **Global Outlook 2000: An Economic, Social and Environmental Perspective.** New York : United Nations Publications , 1990.

42- Warren, Richard D. Mulford C.L. and Yetley M.J. "Analysis of Cooperative Organizational Effectiveness". **Rural Sociology**, Vol. 41, No 3, 1976. pp. 330-352 .

43- Warren, Richard D. Mulford C.L., Beal G.M. and Evers F.T. "The Personian Functional Imperatives: Operationalization of System and Organization". **The Rural Sociological Society Meeting**. August 1975, San Francisco, California. 1975a.

44- Warren, Richard D. Rogers, David L. and Evers, Frederick T. "Social System Goals in Cooperatives". **Rural Sociology**, Vol. 40, No. 1, 1975. pp. 31-44.